

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٢٦

الأربعاء، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير/السيدة جاردو دارنو . . . . . (فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد نيبينزيا
	ألبانيا . . . . . السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيدة نسيبة
	أيرلندا . . . . . السيد مايشن
	البرازيل . . . . . السيد كوستا فيليو
	الصين . . . . . السيد غنغ شوانغ
	غابون . . . . . السيدة كومبي ميسامبو
	غانا . . . . . السيدة هاكمان
	كينيا . . . . . السيد كيبونو
	المكسيك . . . . . السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة باربرا وودوارد
	النرويج . . . . . السيدة بول
	الهند . . . . . السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة توماس - غرينفيلد

## جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-58237 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وإيطاليا وبولندا وسلوفاكيا ولاتفيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة ايلز براندس كاريس، الأمينة العامة للمساعدة لحقوق الإنسان؛ والسيدة أوليكساندرا دريك، منسقة التعاون الدولي في مركز الحريات المدنية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): كما ندرك بكل ألم، لا تزال الحرب في أوكرانيا مستعرة. ومنذ آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن في ٢٤ آب/أغسطس (انظر S/PV.9115)، قتل ما لا يقل عن ١٠٤ مدنيا، من بينهم ١٠ أطفال، وأصيب ما لا يقل عن ٢٥٣ مدنيا، من بينهم ٢٥ طفلا، بسبب القتال، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي إلى ٩١٧ ١٣ من الضحايا المدنيين: ٧١٨ ٥ قتيلًا، من بينهم ٣٧٢ طفلا، و ١٩٩ ٨ جريحا، بمن فيهم ٦٣٥ طفلا. تلك الأرقام هي التي تم التحقق منها فقط، ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير.

ولا تزال الحرب تتسبب في التشريد على نطاق واسع. ويبلغ عدد المشردين داخليا نحو ٦,٩ ملايين، بزيادة قدرها ٣٣٠ ٠٠٠ منذ إحاطتي الأخيرة. ويأتي معظم المشردين الجدد من شرق أوكرانيا

وجنوبها. وتجاوز العدد الحالي للاجئين الأوكرانيين المسجلين في جميع أنحاء أوروبا ٧ ملايين شخص، بارتفاع من ٦,٧ ملايين قبل أسبوعين فقط. ولا تزال النساء الأوكرانيات، اللاتي يشكلن نصف هؤلاء اللاجئين، يواجهن مخاطر أمنية متزايدة بدرجة كبيرة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والاتجار بهن، واستغلالهن، وإساءة معاملتهن. ويفتقر آلاف الأشخاص في المناطق المتأثرة بالنزاع في منطقة دونيتسك، وبشكل أكثر حدة، في مدينة ماريوبول، إلى إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، مما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض المعدية.

وكل تلك الأرقام والحقائق، وإن كانت صادمة، لا يمكن أن تجسد الحجم الكامل للمأساة. ولكن في مواجهة عجز المجتمع الدولي عن وقف هذه الحرب العنيفة، يجب أن نواصل تسجيل عواقبها المروعة بأمانة ودقة قدر الإمكان. إنها مسؤوليتنا، بل إنها أقل ما يمكننا القيام به للمساعدة في منع تصعيد حدة الحرب وردع النزاعات العنيفة المحتملة الأخرى.

وتواصل الأمم المتحدة التعبئة من أجل التصدي للأثر الهائل للحرب على المدنيين. وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجراء تقييم لعواقب الحرب على الأحوال المعيشية والصحة والحصول على التعليم وسبل العيش والأمن الغذائي والوضع الاجتماعي، فضلا عن المستويات العامة للفقر والتنمية البشرية. ومن المتوقع أن تتاح النتائج في كانون الأول/ديسمبر.

واقترنا بالزيادة الكبيرة في الاحتياجات الإنسانية، ازدادت استجابة المنظمة ووصلت الآن إلى ١٢,٧ مليون شخص يحصلون على أشكال مختلفة من المساعدة. وهناك أكثر من ٥٦٠ منظمة إنسانية - أكثر من ٦٠ في المائة منها منظمات وطنية غير حكومية - تعمل الآن في جميع أنحاء البلد. وهذا يكمل تماما العمل المذهل الذي يقوم به آلاف المتطوعين الأوكرانيين في بلدنا.

وتسعى الأمم المتحدة بنشاط إلى ضمان توافر الحماية والمساعدة في جميع مناطق أوكرانيا. ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء عدم إمكانية

الوصول إلى الأوكرانيين الذين يعيشون في مناطق لا تخضع حالياً لسيطرة حكومة أوكرانيا. وتشمل استجابتنا الإنسانية مليون شخص فقط في تلك المناطق، على الرغم من الاحتياجات الإنسانية الهائلة المؤكدة. في زابوريجيا.

لقد تكلم الأمين العام بإسهاب عن أثر الحرب في جميع أنحاء العالم، وخاصة على نقص الأغذية والأسمدة. وكما أكدنا من قبل، فإن الآثار على البلدان التي تضررت بشدة بالفعل من تغير المناخ أو الجفاف أو عدم الاستقرار كانت مقلقة جداً. فالصومال، على سبيل المثال، البلد الذي كان قبل شباط/فبراير يحصل على ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من القمح من روسيا وأوكرانيا، يوجد على شفا المجاعة. ويحذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من أن هناك مؤشرات ملموسة على أن المجاعة ستتشفي في وقت لاحق من هذا العام في منطقة الخليج الجنوبية من البلد. ويموت الآلاف في جفاف لم يسبق له مثيل في التاريخ تفاقم بسبب آثار الحرب في أوكرانيا.

ونحن ممتنون لأن مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب لا تزال تيسر صادرات الأغذية من أوكرانيا. ومنذ ١ آب/أغسطس، غادرت ١٠٠ سفينة الموانئ الأوكرانية حاملة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ ٢ طن متري من الحبوب عبر ثلاث قارات، بما في ذلك ٣٠ في المائة إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وقد استأجر برنامج الأغذية العالمي حتى الآن ثلاث سفن لنقل القمح من أوكرانيا دعماً لعملياته الإنسانية. ويفضل مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب، تتناقص الأسعار العالمية للسلع الغذائية في انخفاض، حسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة، على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة. ولكن لضمان وصول الغذاء إلى جميع المحتاجين، يجب أن تصل الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية إلى الأسواق الخارجية. وتواصل الأمم المتحدة جهودها لتيسير وصول تلك المنتجات، التي لا تخضع لجزاء دولية، إلى الأسواق العالمية.

ولا تزال محطة زابوريجيا للطاقة النووية تشكل مصدر قلق. واستمع المجلس أمس إلى إحاطتين (انظر S/PV.9124) من الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مخاطر استمرار وفي إحاطتي التي أدليت بها مؤخراً، شددت على أننا يساورنا القلق إزاء معاملة الجانبين لأسرى الحرب. وأود أن أؤكد مجدداً أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا يجب أن تتوفر لهما إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع الأفراد المحتجزين فيما يتصل بالحرب الجارية. ويشمل ذلك الوصول إلى أماكن احتجاز أسرى الحرب الأوكرانيين والمحتجزين المدنيين في الاتحاد الروسي. ويجب على طرفي النزاع الامتثال التام للالتزاماتهما بموجب القانون الدولي. وأرحب باستمرار مشاركة الطرفين في الاتفاق على تبادل الأسرى. وفي يوم الجمعة الماضي، تم تبادل ١٤ سجيناً في منطقة دونيتسك.

وأدت هذه الظروف إلى وضع، غالبا ما يجد فيه الفارون من الخطر أنفسهم مضطرين للجلاء في أي اتجاه ممكن، بغض النظر عن تفضيلاتهم. ووثق مكتبنا عددا كبيرا من حالات المدنيين الذين نزحوا إلى الاتحاد الروسي، بما في ذلك حوالي ١٢ حالة أمر فيها أفراد من القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها المدنيين في ماريوبول بمغادرة منازلهم أو ملاجئهم ونقلهم إما إلى أراض في أوكرانيا خاضعة لسيطرتهم أو إلى الاتحاد الروسي.

وبمجرد الانتقال إلى أراضي الاتحاد الروسي، وفي الحالات التي وثقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كان للمدنيين حرية التنقل. وقد اختار الكثير من الأوكرانيين إما السفر إلى بلدان أخرى أو العودة إلى أوكرانيا. بيد أن أولئك الذين اختاروا العودة إلى أوكرانيا لم يحصلوا على موارد مالية أو أي دعم آخر للقيام بذلك. وبالنسبة لأولئك الذين نُقلوا إلى مناطق نائية في الاتحاد الروسي، فإن تكاليف العودة ربما تكون باهظة جدا. وتشير المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أنه في الحالات التي تأمر فيها السلطة القائمة بالاحتلال السكان بالجلاء حفاظا على سلامتهم أو لأسباب عسكرية ملحة، يجب إعادة الراغبين في العودة إلى مواطنهم بمجرد توقف الأعمال العدائية. وثمة ادعاءات موثوقة بعمليات نقل قسري لأطفال غير مصحوبين إلى الأراضي التي تحتلها روسيا أو إلى الاتحاد الروسي نفسه. ويساورنا القلق لأن السلطات الروسية اعتمدت إجراء مبسطا لمنح الجنسية الروسية للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين ولأنه سيجوز للأسر الروسية تبني هؤلاء الأطفال. وبموجب المادة ٥٠ من اتفاقية جنيف الرابعة، يحظر على الاتحاد الروسي تغيير الأحوال الشخصية لهؤلاء الأطفال، بما في ذلك جنسيتهم. وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق خاص لأن الخطط التي أعلنتها السلطات الروسية للسماح بانتقال الأطفال من أوكرانيا للعيش مع أسر في الاتحاد الروسي لا يبدو أنها تتضمن خطوات لجمع شمل الأسر أو لضمان احترام مبدأ مصالح الطفل الفضلى بطرق أخرى.

وقد تحقق مكتبنا من أن القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها تُخضع المدنيين لما يسمى بالفرز، وهو نظام

وتبعث الادعاءات المستمرة بالتشريد القسري والترحيل وما يسمى بمسكرات الفرز التي يديرها الاتحاد الروسي والقوات المحلية التابعة له على القلق البالغ. ويجب التحقيق في هذه التقارير بالتعاون مع السلطات المختصة. وستقدم الأمانة العامة المساعدة براندز كاريس مزيدا من المعلومات عن تلك المسألة.

ناقشنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة كيف أن الحرب في أوكرانيا تدمر ذلك البلد، فيما تُعرض الاستقرار الإقليمي والعالمي للخطر أيضا. وكما سمع الأعضاء من الأمين العام أمس (انظر S/PV.9124)، في الأسبوع الماضي، لم يتمكن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من التوصل إلى نتيجة جوهرية بعد أن تسببت مسائل ذات صلة بالحرب في عرقلة توافق الآراء. وفشل مؤتمر معاهدة عدم الانتشار ليس سوى أحدث مثال على كيفية تأثير النزاع على العلاقات والتعاون على الصعيد الدولي. وكلما طال أمد النزاع، زادت المخاطر التي يشكلها على السلام والأمن الدوليين.

إننا بحاجة إلى سلام في أوكرانيا يقوم على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن كل الحروب مأساوية، ولكن أكثرها مأساوية هي تلك التي تُشن بالاختيار.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة براندس كاريس.

**السيدة براندس كاريس (تكلمت بالإنكليزية):** أدى الهجوم المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، والذي بدأ في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، إلى نزوح قسري جماعي للمدنيين في أوكرانيا. وهناك حوالي ٧ ملايين شخص نازحين داخليا في أوكرانيا، ولجأ ملايين آخرون إلى خارج البلد. وقد أجبرت شدة الأعمال العدائية، بما في ذلك التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية والمساكن، الكثيرين على الفرار من منازلهم. كما أدت انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي أو تسيطر عليها الجماعات المسلحة التابعة له إلى فرار الناس.

حكومة أوكرانيا. وأُفرج عن بعض المحتجزين بعد شهر أو شهرين في حين لا يزال آخرون محتجزين حتى اليوم، فيما لا تتوفر سوى معلومات قليلة أو معدومة لأسرهم عن مكان وجودهم ومصيرهم.

وما فتئ مكتبنا يسعى إلى الوصول إلى الأفراد الذين احتُجزوا إثر عدم اجتيازهم لإجراءات الفرز وإلى أولئك الذين أُفيد بأنهم اجتازوا الفرز ولكنهم احتُجزوا مع ذلك وأُرسِلوا إلى مركز للأشخاص الذين تم إجلاؤهم في بيزيميني، في منطقة دونيتسك، بالقرب من الحدود مع الاتحاد الروسي. ولم يُسمح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالوصول إلى هؤلاء الأفراد، ويساورنا القلق من احتمال تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي.

ينطوي التشريد القسري على مخاطر كبيرة بالنسبة للمدنيين. فهو لا يؤثر تأثيراً خطيراً على حياتهم وكرامتهم وصحتهم فحسب، بل يؤثر سلباً أيضاً على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ ٢٤ شباط/فبراير، وثقنا تدهوراً كبيراً في فرص الحصول على السكن اللائق والضمان الاجتماعي وسبل كسب الرزق للنازحين، ولا سيما الأشخاص والفئات الذين يعيشون أوضاعاً هشة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والعجور وكبار السن. ويقدم العديد منهم لفترات طويلة من الزمن في ظروف مهينة في ملاجئ قصيرة الأجل غير مجهزة تجهيزاً جيداً.

ونشعر بالقلق أيضاً إزاء تسبب تدهور الحالة الاقتصادية والتشريد الجماعي وتدمير الروابط الاجتماعية في زيادة مخاطر العنف الجنسي والاتجار، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، اللاتي يشكلن الغالبية العظمى من اللاجئين.

وترصد المفوضية عن كثب الحالة في أوكرانيا والمنطقة الأوسع نطاقاً وتولي اهتماماً خاصاً للفئات التي تعيش أوضاعاً هشة وتتزايد مخاطر تعرضها لانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار. ويمكن أن تنشأ مخاطر الاتجار أيضاً في مرحلة لاحقة، عندما يكون الناس قد استنفدوا مدخراتهم أو عندما تقلل الدول من تدابير توفير الحماية لهم أو مساعدتهم اجتماعياً. وينبغي للدول المستقبلة للاجئين أن تضع تدابير منهجية للحماية والأمن، مثل التخفيف من مخاطر

للفحص الأمني وجمع البيانات الشخصية. ومن بين الأفراد الذين يخضعون للفرز أولئك الذين يغادرون مناطق الأعمال العدائية الجارية أو تلك التي شهدت قتالاً مؤخراً وأولئك الذين يقيمون في الأراضي التي تسيطر عليها القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها أو الذين ينتقلون عبرها. وعلى الرغم من أن عمليات الفحص الأمني ليست محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، فإننا نشعر بالقلق لأن عمليات الفحص هذه - وعمليات الاحتجاز التي قد تعقبها - تتم خارج أي إطار قانوني ولا تحترم مبادئ الضرورة والتناسب.

ووفقاً لتقارير موثوقة تلقفتها المفوضية، أسفرت هذه الممارسة عن انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحرية والحق في أمان الفرد على شخصه والحق في الخصوصية. وفي الحالات التي وثقها مكتبنا، أخضعت القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها الأشخاص خلال الفحص الأمني لعمليات تفتيش جسدي، تتطوي أحياناً على التعري القسري، ولاستجابات مفصلة بشأن الخلفية الشخصية للفرد المعني وروابطه الأسرية وأرائه السياسية وولاءاته. وفتشت القوات المتعلقة الشخصية، بما في ذلك الأجهزة المحمولة، وجمعت بيانات الهوية الشخصية لأولئك الأفراد وصورتهم وأخذت بصماتهم. وفي بعض الحالات، قضى أولئك الذين كانوا ينتظرون الفرز ليلال في مركبات أو في أماكن مكتظة وغير مجهزة، وأحياناً دون الحصول على ما يكفي من الغذاء أو الماء أو خدمات الصرف الصحي. ويساورنا القلق بشكل خاص لأن النساء والفتيات معرضات لخطر الاعتداء الجنسي أثناء إجراءات الفرز.

وقد وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعرض رجال ونساء أُعتبر أنهم على صلة بالقوات المسلحة الأوكرانية أو مؤسسات الدولة، أو أن لديهم آراء مؤيدة لأوكرانيا أو معادية لروسيا، للاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري. ونُقل هؤلاء الأشخاص إلى مستوطنات عقابية، بما في ذلك المستوطنة العقابية سيئة السمعة الآن بالقرب من أولينيفكا، وإلى مراكز للاحتجاز السابق للمحاكمة، حيث استُجوبوا وعُذبوا أحياناً لانتزاع ما يسمى باعترافهم بتعاونهم النشط مع

وغالبا ما تحدث الجريمة الأخيرة خلال ما يسمى "بالفرز"، الذي يتضمن ممارسات غير قانونية تنفذها روسيا في الأراضي المحتلة من أوكرانيا على مدى السنوات الثماني الماضية، كما كشفت أنشطة الرصد التي يقوم بها مركز الحريات المدنية. وفي الأساس، وسعت روسيا خبراتها وممارساتها في الأراضي الأخرى المحتلة مؤقتا في أوكرانيا بغزوها الشامل في شباط/فبراير. وأود أن أسرد بعض قصص الأشخاص الذين خضعوا "للفرز" وقد تحلوا بما يكفي من شجاعة لمشاطرة قصصهم، فقط لإعطاء الأعضاء فكرة لما تبدو عليه هذه العملية بالنسبة للأوكرانيين هذه الأيام. لقد تم تغيير بعض أسماءهم لأسباب أمنية.

شهد السيد ياكوف بأنه خضع للاستجواب من قبل ضباط الاستخبارات العسكرية الروسية والقوات التي تسيطر عليها روسيا في دونيتسك المحتلة. وعندما اكتشفوا أن زوجته تتبرع للجيش الأوكراني وصفوها بأنها فاشية ونازية وحاولوا أخذ طفلها لما يسمونه إعادة التربية، كما يفعلون غالبا مع أطفال من تحتجزهم روسيا في الأراضي المحتلة. وصمم الوالدان المستميتان على أنهما يفضلان قتل نفسيهما على التخلي عن طفلها. غير أن مهارات ياكوف المهنية أثارت اهتمام الروس. وواصلوا استجوابه بطرح أسئلة عليه بشأن المدافعين عن ماريوبول وكتيبة آزوف. وعندما لم يكن لدى السيد ياكوف ما يقوله، لأنه لا ينتمي إلى الجيش الأوكراني، شرعوا في ضربه، وضربوه مرارا وتكرارا على الفخذ. ثم قاموا بتوصيل وصلات كهربية بربطته. وعندما تعافى السيد ياكوف بعد الصدمات الكهربائية، بدأ في السعال. وأدرك أن جميع حشوات أسنانه قد سقطت أثناء تعذيبه.

وبينما كان مستلقيا على الأرض، لاحظ بقعا بنية اللون. وكان ذلك دما، لكنه لم يكن دمه. إنها دماء من كانوا هناك قبله. ثم سحبه الروس وأشاروا إلى عارضة خشبية قريبة علقت عليها أصفاد. وكانت مغطاة بالدم وشظايا بيضاء تشبه شظايا العظام. ولم ينقذه سوى وصول ضباط بالجيش الروسي أرادوا منه العمل لديهم في ماريوبول. ولكن سأل السيد ياكوف عما إذا كان بإمكانه اصطحاب أسرته إلى روسيا

العنف الجنساني، مع توفير عناصر للوقاية والإبلاغ والخدمات للناجين من العنف، بما في ذلك الاتجار وغيره من أشكال الاستغلال.

ونحث الاتحاد الروسي على السماح لمكتبنا وغيره من المراقبين الدوليين المستقلين بالوصول دون عوائق وبصورة سرية إلى جميع أماكن الاحتجاز الخاضعة لسيطرته، ولا سيما إلى الأماكن التي يُحتجز فيها الأشخاص الذين خضعوا للفرز. والاتحاد الروسي مدعو أيضا إلى تمكين ممثلي المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية من الوصول بصورة آمنة ودون عوائق وفي حينه إلى الأشخاص من سكان المناطق المتضررة من النزاع في أوكرانيا والموجودين الآن في الاتحاد الروسي أو في مناطق من أوكرانيا يحتلها الاتحاد الروسي.

وأخيرا، نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم مواطني أوكرانيا والمقيمين فيها الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة برانديس كاريس على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دريك.

السيدة دريك (تكلمت بالإنكليزية): لقد وثق مركز الحريات المدنية، بالتعاون مع شركاء من مبادرة محاكمة بوتين، وهو ائتلاف من المنظمات غير الحكومية الأوكرانية المعنية بحقوق الإنسان - خلال الأشهر الستة من الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا - أكثر من ١٧ ٠٠٠ جريمة دولية محتملة ارتكبتها الجيش الروسي في أوكرانيا. وكانت قاعدة بيانات المبادرة تحتوي، حتى نهاية آب/أغسطس، على معلومات تتعلق بنحو ٣٠ نوعا مختلفا من الجرائم، بما في ذلك الهجمات المباشرة على الأعيان المدنية وإلحاق الأضرار بها؛ والوفيات والإصابات الناجمة عن القصف؛ واستخدام الأسلحة التي تسبب إصابات مفرطة؛ وإلحاق أضرار بالمباني المخصصة للأغراض الدينية والتعليمية والفنية والعلمية؛ واختفاء الأشخاص قسرا؛ ونهب البلدة أو المكان المحتل؛ والقتل العمد للمدنيين؛ وقتل المدنيين عن سابق تصور وتصميم؛ والاحتجاز غير القانوني؛ وحرمان المدنيين من حريتهم.



وذلك هو الحال عندما يكون الناس قادرين على الخروج أصلاً، في حين انتهى الأمر بالعديد إلى ما انتهى إليه إيفان كوزلوف، من خيرسون. فقد احتجز أثناء عملية "الفرز" في شبه جزيرة القرم، وفقاً للمعلومات المتاحة لنا، وظل محتجزاً في مراكز احتجاز في سيفاستوبول وسيمفروبول منذ نيسان/أبريل. وخلال كل ذلك الوقت، لم تتح لأقاربه أي فرصة للتحدث إليه أو معرفة حالته أو الاتصال به بأي شكل من الأشكال. ويتعرض بعض الرهائن المدنيين للتعذيب حتى يعترفوا بأنهم مرتبطون بالجيش الأوكراني، كما يتضح من الشهادة التي أدلى بها أحد الناجين ويدعى أليكسي دوبروفسكي، الذي أخذ رهينة في ٢٥ آذار/مارس من منطقة زابوريجيا واحتجز في عدد من المواقع المختلفة، بما في ذلك مطار ميليتوبول وفي كوخ وفي مركز للشرطة في ميليتوبول وفي مركز احتجاز في كورسك، في روسيا. وتعرض هو وغيره من الرهائن للضرب والركل والتعذيب بالصدمات الكهربائية وأجبروا على الزحف على الأرض، ولم يحصلوا على أي مساعدة طبية من أي نوع. وعندما كان يدلى بشهادته، كان بعض التعذيب يهدف إلى إجبار المدنيين على الاعتراف بأنهم مرتبطون بالجيش الأوكراني، كما لو أن روسيا أرادت إعداد هؤلاء الرهائن كجزء من صفقة تبادل أسرى. وليس مستغرباً أن نسمع في شهادات الذين اجتازوا "الفرز" أنه يبدو أن الذين لم يجتازوه قتلوا. وكما تكشف صور الأقمار الصناعية التي نشرت مؤخراً، هناك مقابر جماعية بالقرب من بعض معسكرات "الفرز"، مما قد يعني أن بعض المعتقلين ربما قتلوا أو عذبوا حتى الموت.

وجميع الأشخاص الذين يخضعون لما يسمى بإجراءات "الفرز" يجدون أنفسهم في وضع رهائن مدنيين، يتعرضون للإذلال والاحتجاز في ظروف غير إنسانية من دون الحصول على الاحتياجات الصحية الأساسية والغذاء والماء والرعاية الطبية، بينما يتعرضون للتعذيب ويشهدون تعذيب الآخرين. وليس لهم وضع قانوني لأنه وفقاً للقانون الدولي لا يمكن احتجازهم في روسيا على الإطلاق. غير أن ذلك لا يشمل جميع الرهائن المدنيين الذين احتجزهم الروس والجماعات التي تسيطر عليها روسيا في الأراضي المحتلة بشكل غير قانوني. فيجري اختطاف العديد منهم واقتيادهم من منازلهم. إنهم فقط يختفون

بحجة حاجة طفله إلى الرعاية الطبية. وفي وقت لاحق، تمكنت العائلة بأكملها من الهروب إلى أوروبا.

وتتعلق قصة أخرى بطالب يبلغ من العمر ٢١ عاماً من ماريوبول، هو تاراس تسيلينشينكو، الذي يستخدم اسمه الحقيقي لأنه لم يعد لديه ما يخسره. قتل والده برصاص الجنود الروس. ودمرت المدينة التي ينتمي إليها، وبعد اختبائه في قبو لأسابيع نقل هو وجدته البالغة من العمر ٨٠ عاماً، المصابة بالسرطان، للخضوع لعملية "الفرز" مرتين - أولاً في دونيتسك ثم على الحدود الروسية. وهناك أخذت بصمات أصابعه وصُور واستُجوب وضُغِط عليه نفسياً من خلال استجوابه من قبل عضو سابق في الجيش الأوكراني إلى جانب روسي يرتدي ملابس مدنية ويحمل مضرب بيسبول في يديه. كما طُلب منه التخلي عن جواز سفره الأوكراني، لكنه رفض واحتفظ به. وبعد أربعة أيام، وبأسرع ما يمكنه، غادر روسيا وشق طريقه عبر جورجيا وتركيا إلى ألمانيا.

وثمة قصة أخرى هي قصة موسيقية تبلغ من العمر ١٧ عاماً تدعى ماريا فيتشينكو، خضعت عائلتها بأكملها لإجراء مهين مماثل في معسكر "فرز" في مانغوش. وكان الفرق الوحيد هو أنها تعرضت فوق ذلك للتحرش الجنسي أثناء استجوابها ولكنها نجت من العنف لأن الجنود الروس لم يجدوها جميلة بما فيه الكفاية. وقالوا: "ربما تكون القادمة أجمل". وفي الوقت نفسه، كان على والدها أن يمر بجميع خطوات الإجراء المهين لا لشيء إلا لأنه قام بمسح البيانات الموجودة على هاتفه قبل "الفرز"، وهو ما لم يعجب الروس. والذين لا يجتازون "الفرز" يمكن أن يخضعوا للاحتجاز في معسكرات "الفرز" لعدة أشهر. ومن هناك يمكن إرسالهم إلى مراكز احتجاز أو سجون في الأراضي المحتلة أو روسيا. ويمكننا أن نتخيل ما يجري فيها من شهادات ناجين مثل فاديم بورياك البالغ من العمر ١٦ عاماً، الذي اعتقل أثناء محاولته مغادرة ميليتوبول واحتجز لمدة ثلاثة أشهر. وكان عليه أن يعيش في زنزانة سجن من دون حتى مرحاض صالح للاستخدام. وكان يسمع ويرى يومياً تقريباً تعذيب أسرى الحرب الأوكرانيين ثم يجبر على تنظيف الدماء في غرف التعذيب.

ولهذا السبب يجب وقف روسيا وتقديم مجرمي الحرب إلى العدالة. وإلا فإن تلك الفظائع ستستمر وسيظل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء يعانون، وستواصل روسيا فعل ما تشاء وغزو البلدان وقتما تشاء. وإذا لم يتم وقفها، فمن يدري أي بلد ستأتي روسيا لتحريره بعد ذلك؟ ولهذا السبب نحث المجلس على إنشاء آليات فعالة لرصد امتثال روسيا لقواعد القانون الدولي بغية كفالة أن توقف احتجازها غير القانوني للمواطنين الأوكرانيين الذين لم يجتازوا ما يسمى بالفرز؛ وأن تنهي ممارساتها المتمثلة في التعذيب والعنف الجسدي والتهديد والإذلال؛ وأن تقدم معلومات كاملة وشاملة عن مكان وجود المحتجزين وحالتهم الصحية بناء على طلب الأقارب والممثلين الرسميين لدولة أوكرانيا؛ وأن توفر الحماية القانونية في حالة وجود ادعاءات رسمية ضد هؤلاء الأشخاص، بما في ذلك إمكانية الاتصال بالمحامين والمراقبين الدوليين، وعند الاقتضاء، بالبلدان الراعية. والأهم من ذلك، يجب على المجلس أن يشجع على إنشاء آليات المساءلة اللازمة لتقديم روسيا ومجرمي الحرب الروس إلى العدالة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة دريك على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكر وكالة الأمين

العام ديكارلو والسيدة براندس كاريس والسيدة دريك على إحاطتهن، التي كانت ثابتة ومفيدة ولكنها أيضا مقلقة جدا.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد يظن المرء أنه لا يكاد يوجد أي جانب ذي أهمية من جوانب الحرب التي تختار روسيا شنها في أوكرانيا لم نناقشها في المجلس خلال الأشهر الستة الماضية. ولكن موضوع اليوم هو أحد تلك الجوانب. وقد أثرت شواغل كبيرة منذ بداية العدوان، بما في ذلك شواغل أثارها بعضنا، ولسبب وجيه، بشأن عمليات الترحيل والاستجاب والاحتجاز المزعومة للمدنيين الأوكرانيين على أيدي القوات الروسية والتابعة لروسيا، وكلها سياسات وإجراءات تتعارض مع القانون الدولي الإنساني. ولم تعد شواغلنا مجرد ادعاءات. فهي حقائق أكدتها بعناية

من الأراضي المحتلة إلى أن نكتشف أنهم محتجزون في أحد مراكز الاحتجاز الكثيرة في مكان ما في الأراضي المحتلة أو في روسيا أو بيلاروس.

هذه ليست مجرد حالات فردية نادرة. فقد تلقى مركز الحريات المدنية وحده - وهو منظمة واحدة فقط من منظمات حقوق الإنسان - معلومات عن ما لا يقل عن ٦٠٠ حالة من هذا القبيل، غالبا من أقارب الأوكرانيين المحتجزين. إنه نشاط منهجي ومخطط ومنظم. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى المعلومات التي جمعها مركز الحريات المدنية على مدى السنوات الثماني الماضية، فإن ممارسات الفرز لم تبدأ مع الغزو الشامل لأوكرانيا في شباط/فبراير. بل إن روسيا كانت تقوم بها في الأراضي المحتلة منذ غزوها العسكري الأول لأوكرانيا في عام ٢٠١٤. وقامت لاحقا بتوسيع نطاق هذه التجربة لتشمل جميع الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. وتشير التقديرات حاليا إلى أن عشرات الآلاف من الأوكرانيين، أي ما يصل إلى ١٠٠.٠٠٠ أوكراني، محتجزون في معسكرات الفرز أو مراكز الاحتجاز في المناطق التي تحتلها روسيا أو في روسيا نفسها. وقد تطور ذلك إلى نظام منظم ومتفرع من المرافق، تمت تغطيته على نطاق واسع في تقرير صدر مؤخرا عن مرصد النزاعات، وهو تقرير يتوافق في كثير من الحالات مع البيانات الموجودة لدينا.

وفي الأساس، أنشأت روسيا منطقة خارجة تماما عن القانون في الأراضي المحتلة، وبعقد استفتاءات مزيفة وإعلان استقلال تلك الأراضي، تحاول الحكومة أن تتخلص من المسؤولية عن الفظائع الوحشية التي ترتكب هناك. ولم تكن المراكز التي زرتها مستقلة قط. فهي محتلة من قبل روسيا، التي تتحمل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال المسؤولية الكاملة عن التقيد بأحكام القانون الدولي في تلك الأراضي. وبدلا من ذلك، يتجاهل الجيش الروسي، تحت القيادة السياسية والعسكرية الروسية، القانون الدولي أو يحرفه تماما لأغراض دعايته. وفي الأساس هو يفعل ما يريد. وأوكرانيا ليست حتى أول دولة غزتها روسيا خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية، لكن روسيا أفلتت دائما من عواقب أفعالها.



وعلاوة على ذلك، في تموز/يوليه، حددت بعثة خبراء أنشأتها آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الروسية في أوكرانيا منذ ٢٤ شباط/فبراير إنشاء واستخدام ما يسمى بمراكز الفرز. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى تحليل للصور الساتلية، حدد مختبر البحوث الإنسانية التابع لجامعة ييل ٢١ موقعا مرتبطا بعمليات الفرز في مقاطعة دونيتسك وحدها. وهذه ليست مجرد نقاط تفتيش بل هي سجون مؤقتة، وهي مرحلة أخرى من حرب روسيا الوحشية في أوكرانيا.

وأى شخص لديه إلمام بسيط بالتاريخ لا يمكنه إلا أن يلاحظ أن معسكرات الفرز متجذرة في التاريخ السوفيتي والروسي، من الحرب العالمية الثانية إلى الحروب الشيشانية في التسعينات. وقد جمعت الصحفية الاستقصائية الروسية ذات الشهرة العالمية آنا بوليتكوفسكايا شهادات من آلاف المدنيين الشيشان المحتجزين في مراكز مماثلة، وكشفت عن أساليب استجواب وحشية وممارسة تعذيب وانتهاكات لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من عقودا تفصل بين تلك الحروب، تظل السياسات والأهداف كما هي: تحديد المدنيين الذين يعتقدون أن بإمكانهم الاندماج في الثقافة والحكم الروسيين، ومعاينة أو إبعاد أولئك الذين لن يفعلوا ذلك. فالوضع واضح تماما. إذا بايع الناس المحتل، فإنهم أحرار؛ وإذا لم يفعلوا ذلك فسيتم احتجازهم وقد يخفون. وهذا ما يحدث لعدد لا يحصى من المدنيين الأوكرانيين. وتشير التقديرات الموثوقة إلى أن وضع نحو ١,٥ مليون شخص قد عولج من خلال مخيمات الفرز هذه. واعتبارا من يونيو/حزيران، رفعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا الرقم، إلى ما يصل إلى ١,٧ مليون أوكراني، وهي ممارسة لم تتوقف منذ ذلك الحين. لكن السؤال الرئيسي يتعلق بأولئك الذين لا يزالون في عداد المفقودين.

ومن النقاط المظلمة المرعبة في تلك الصورة القائمة حالة الأطفال. ويعتقد المدافعون عن حقوق الإنسان أن الروس فصلوا الأطفال الأوكرانيين عن والديهم في مخيمات الفرز ووضعوا الأيتام الأوكرانيين

وبشق الأنف المؤسسات الدولية والوكالات المستقلة وجماعات حقوق الإنسان ووسائل الأنباء المحترفة، استنادا إلى معلومات دقيقة مستقاة من مقابلات مع أشخاص تم ترحيلهم واستجوابهم، فضلا عن مصادر إضافية متوافقة، بما في ذلك تقارير استخباراتية ومنشورات تم التحقق منها عبر وسائل التواصل الاجتماعي والصور الساتلية. وكل البيانات تؤكد تلك الحقيقة، والاستنتاج دامغ ولا شك فيه. فروسيا بصدد تغيير التركيبة الديموغرافية لأوكرانيا. وبعبارة أخرى، هذه هي الهندسة الاجتماعية.

وعلى الرغم من المناشدات والطلبات، لم يسمح لأي هيئة مستقلة بتفتيش معسكرات الفرز، التي نرى أنها أرخبيل من عدم الشرعية والعمليات اللاإنسانية والثقوب السوداء لانتهاكات حقوق الإنسان حيث يواجه الأوكرانيون التعذيب واختبارات الولاء. وقد أبلغ أولئك الذين مروا عبر المخيمات عن تعرضهم للإذلال والإساءة اللفظية والتعذيب البدني الذي تراوح بين التفتيش بالتجريد من الملابس والصعق بالكهرباء وعمليات الإعدام الزائفة، التي قدمت عنها السيدة دريك تفاصيل تقشعر لها الأبدان.

ووفقا لتقرير نشرته منظمة هيومن رايتس ووتش مؤخرا، قام مسؤولون روس وتابعون لروسيا بنقل المدنيين الأوكرانيين قسرا ضمن مناطق أوكرانيا التي تحتلها روسيا مؤقتا أو إلى الاتحاد الروسي، بما في ذلك مناطق نائية جدا. وقد أكدت السيدة براندس كاريس للتو حدوث عمليات نقل قسرية للبالغين والأطفال. وخلال ما يسمى بعملية الفرز، تم جمع البيانات البيومترية، بما في ذلك بصمات الأصابع وصور الوجوه، وكذلك الممتلكات الشخصية. وقد تم استجواب الناس بشأن علاقاتهم بالقوات المسلحة العسكرية وأرائهم السياسية. وأي علامة تربط أي شخص بالحكومة الأوكرانية هي لائحة اتهام لها عواقب وخيمة. ويشير التقرير إلى أن الأفراد الذين لم يجتازوا عملية الفرز قد اعتقلوا وأن مصير بعضهم غير معروف. وهناك أسباب وجيهة تدعو إلى القلق من أن حياتهم معرضة للخطر، إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية)**  
(تكلت بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والأمين العام المساعد براندر كريس على إحاطتهما. وأشكر السيدة دريك جريل الشكر على تقديمها نظرة صارخة وذات مصداقية للحالة من منظور المجتمع المدني.

أريد أن نخيل، للحظة، أننا آباء وأمّهات في ماريوبول. أنت وشريكك شابان وبصحة جيدة. لديكما ابن يبلغ من العمر ١٠ أعوام وابنة تبلغ من العمر عامين. أنتم سعيدان. لا تهتمان بالسياسية على نحو خاص، لكنكما تحبان حياتكما في أوكرانيا. وفجأة، تغزوكما روسيا. وتقصف القوات الروسية مدارسكم ومستشفياتكم. وتدمر مدينتكما المسالمة. وعلى الرغم من ذلك، تبدلان قسارى جهدكم للحفاظ على أمان أسرتيكم. تتجمعون في الملاجئ. وتحاولون البقاء على قيد الحياة. وفي يوم من الأيام، تحاولون مع أسركم الحصول على بعض الطعام فتوقفكم في الشارع القوات الروسية. تقادون غصبا إلى مركز للخضوع لعملية الفرز. تشعرون بالرعب مما سيحدث بعد ذلك، لأن جداتكم حكمت لكم قصصا عن اختفاء أصدقائها وجيرانها في الاتحاد السوفيتي وعمّا فعلته روسيا بمواطنيها خلال الحرب في الشيشان.

تفرقون عن شركائكم وأطفالكم. وتسجل معلوماتكم البيومترية الشخصية. وتصادر رخص القيادة وجواز السفر الأوكرانيين لديكم. ويتم البحث في هواتفكم المحمولة عن الرسائل المزعومة المعادية لروسيا. تجردون من ملابسكم. فتستجوبون وتعرضون للضرب. تسمعون إطلاق النار والصراخ من الغرف المجاورة. هناك آخرون ممن يعتبرون أكثر تهديدا يعذبون ويقتلون. ولأنكم في سن القتال، يطلب منكم القتال من أجل روسيا. وعندما ترفضون ذلك، تمنحون جواز سفر روسي وترسلون إلى عمق روسيا رغما عنكم، بعيدا عن أسركم وبدون أي وسيلة للتواصل مع أي شخص من معارفكم أو أحبائكم. لقد تم فرزكم .

هذه هي الصورة التي تقدمها العديد من التقارير الموثوقة من مصادر متنوعة لما يسمى بعمليات الفرز التي أنشأتها روسيا في

مع عائلات روسية. وعندما لا يقتلون الأطفال، وقد قتل المئات بالفعل، فإنهم ببساطة يقتلعونهم من جذورهم ويرحلونهم إلى روسيا. تخيلوا لثانية واحدة المحنة التي لا توصف لتاتيانا تولستوكوروا، التي تعرفت على حفيدتها المفقودة ناستيا البالغة من العمر ثلاث سنوات، حيث تلقاها بالتبني أشخاص بالغون في روسيا، في مقطع فيديو نشر في ١٤ تموز/يوليه على تطبيق ف - كونتاكتي، وهو معادل فيسبوك في روسيا. ويبدو أن هذا الأمر أصبح كابوسا لعشرات الآلاف من الأمهات الأوكرانيات. وتقيد التقارير بأن البالغين الروس في روسيا الذين يستقبلون أيتاما أوكرانيين يتلقون راتبا أعلى بأربعة أضعاف من الحد الأدنى للأجور.

والقانون الدولي واضح. فالنقل القسري للمدنيين محظور بموجب القانون الدولي الإنساني وقوانين الحرب واتفاقية جنيف الرابعة، ويمكن مقاضاة مرتكبيه باعتباره جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. إن الاتحاد الروسي دولة طرف في جميع تلك الصكوك، وهو ينتهكها، تماما كما ينتهك كل شيء آخر، متى شاء. وندعو المنظمات الدولية والوكالات المستقلة ونشجع السلطات الأوكرانية على جمع جميع الوثائق المتاحة التي يمكن استخدامها في عملية المساءلة. ولن تظل انتهاكات القانون الدولي دون عقاب، وهاجس الجرائم المرتكبة في أوكرانيا سيطارد المسؤولين عنها حتى يوم وفاتهم.

هناك الكثير من المعلومات التي خرجت إلى العلن بشأن السياسات غير القانونية لروسيا في أوكرانيا، ولكن ما نعرفه قد يكون مجرد غيض من فيض. وهناك بالتأكيد الكثير مما لا نعرفه، وهذا هو الأهم والأكثر إثارة للقلق. ولهذا السبب، إذا لم يكن لدى روسيا ما تخفيه، كما تدعي، فينبغي لها أن تمكن هيئات الأمم المتحدة من الوصول فورا ودون قيود - وفي المقام الأول مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولكن الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية الأخرى أيضا - إلى ما يسمى بمراكز الفرز وإلى مناطق الترحيل القسري وإعادة التوطين في روسيا حيث يجري فرز المدنيين الأوكرانيين واستجوابهم وإذلالهم وحرمانهم من حقوقهم واحتجازهم بشكل غير قانوني. هل ستفعل روسيا ذلك؟

كلمة لا تفي مهما قلنا بمدى ما تعنيه من رعب وفساد تلك السياسات المنفذة عمدا مع سبق الإصرار. ما عليكم سوى النظر في كيفية تعامل روسيا مع الأطفال الأوكرانيين. فالتقديرات تشير إلى أن آلاف الأطفال تعرضوا للفرز، وبعضهم فصلوا عن أسرهم وأخذوا من دور الأيتام قبل أن يتم عرضهم للتبني في روسيا. ولدى الولايات المتحدة معلومات تفيد بأنه في تموز/يوليه وحده، تم نقل أكثر من ٨٠٠ ١ طفل من المناطق التي تسيطر عليها روسيا في أوكرانيا إلى روسيا. وبطبيعة الحال، لست بحاجة إلى تذكير مجلس الأمن بأن النقل القسري أو الترحيل القسري للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة إلى أراضي المحتل انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين ويشكل جريمة حرب.

يجب أن نتوقف لحظة للنظر في مصير من لا يجتازون عملية الفرز. وتتزايد الأدلة كل يوم على أن الآلاف من الأوكرانيين الذين يعتبرون تهديدا بسبب انتمائهم المحتمل إلى الجيش أو قوات الدفاع الإقليمية أو وسائل الإعلام أو الحكومة أو جماعات المجتمع المدني الأوكرانية يتعرضون للاحتجاز أو يختفون بكل بساطة.

لماذا يفعلون ذلك؟ لماذا يصادرون وثائق الهوية الأوكرانية؟ لماذا يجبرون الأوكرانيين على ملء طلبات جواز السفر الروسي؟ لماذا يرهبون السكان المحليين ويرحلون أي شخص يعتبر تهديدا؟ لماذا يقومون بشكل منهجي بفهرسة الأوكرانيين الذين يمرون عبر المنظومة؟ لماذا تعين روسيا مسؤولين في المناطق المحتلة، وتفرض مناهجها التعليمية في المدارس، وتحاول حمل المواطنين الأوكرانيين على التقدم بطلب للحصول على جوازات سفر روسية؟ لماذا تبذل القوات الروسية ووكلائها قصارى جهدهم لمحو الذاكرة الحية لأوكرانيا؟

السبب بسيط: الاستعداد لمحاولة الضم. والهدف هو تغيير المشاعر بالقوة. وإضفاء شكل من زائف من الشرعية على الاحتلال الروسي والضم المزعوم في نهاية المطاف لمزيد من الأراضي الأوكرانية. وهذا الجهد لتلفيق الحقائق في الميدان هو أساس لإجراء استفتاءات صورية. وهو جزء من المخطط الروسي في أوكرانيا الذي

أوكرانيا. ولدينا الآن شهادات شهود عيان من الضحايا وتقارير مفصلة بشكل متزايد من مجموعات مثل منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومختبر البحوث الإنسانية التابع لكلية بيل للصحة العامة. وقد سمعنا اثنتين من مقدمات الإحاطات لدينا اليوم يؤكدان تلك المعلومات. بل إن وكالة الأنباء الروسية تأس التي تديرها الدولة نشرت تقارير عن العديد من الأوكرانيين الذين تم نقلهم إلى روسيا.

وفي مواقع الفرز هذه، تقوم السلطات الروسية أو وكلائها بتفتيش الأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب والاستجواب والإكراه في بعض الأحيان. ولكن تلك الفظائع لا تقتصر على المراكز التي تم إنشاؤها. فقد يحدث الفرز أيضا في نقاط التفتيش أو محطات المرور الروتينية أو في الشارع. وفي مقابلة مع منظمة هيومن رايتس ووتش، قال رجل من ماريوبول إنه وعشرات من سكان ماريوبول أجبروا على البقاء في إحدى المدارس في ظل ظروف قذرة، حتى قبل نقلهم للخضوع للفرز. أصيب الكثيرون بالمرض. وقال: "شعرنا بأننا رهائن". وتهدف هذه العمليات إلى تحديد الأفراد الذين تعتبرهم روسيا غير ممثلين لسيطرتها أو متوافقين معها بما فيه الكفاية. وهناك أدلة متزايدة وموثوقة على أن الذين يُعتبرون تهديدا للسيطرة الروسية بسبب الميول المتصورة المؤيدة لأوكرانيا قد اختفوا أو احتجزوا مرة أخرى. وقالت امرأة من الشهود العيان إنها سمعت جنديا روسيا يقول "لقد أطلقت النار على ١٠ أشخاص على الأقل" لم يجتازوا الفرز. وتشير التقديرات الواردة من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الحكومة الروسية، إلى أن السلطات الروسية استجوبت واحتجزت ورحلت قسرا ما بين ٩٠٠ ٠٠٠ و ١,٦ مليون مواطن أوكراني من منازلهم إلى روسيا، وغالبا إلى مناطق معزولة في الشرق الأقصى.

أريد أن أكون واضحا. لدى الولايات المتحدة معلومات تفيد بأن مسؤولين من إدارة الرئاسة الروسية يشرفون على عمليات الفرز وينسقونها. ونعلم أيضا أنهم يقدمون قوائم بالأوكرانيين الذين سيتم استهدافهم للفرز ويتلقون تقارير عن نطاق العمليات وتقدمها. الفرز

عميق إزاء التقارير الواردة من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمات المجتمع المدني التي تفيد بأن روسيا تحتجز وتعالج وترحل بانتظام الرجال والنساء والأطفال الأوكرانيين، مع أصداء تقشع لها الأبدان من التاريخ الأوروبي.

وكما سمعنا، أثناء خضوعهم للفرز، تفيد التقارير أن المدنيين يواجهون الاستجواب والتفتيش الجسدي والتجريد من ملابسهم وجمع البيانات بعدوانية وسوء المعاملة والتعذيب. ويقال إن أولئك الذين يعتبرون الأكثر تهديداً يحتجزون إلى أجل غير مسمى في مراكز الاحتجاز، في حين يتم ترحيل الآخرين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم، قسراً إلى روسيا. وبعضهم يختفي ببساطة. ولذلك، فإننا ندعو الاتحاد الروسي إلى السماح للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة بالوصول الفوري والكامل ودون عوائق إلى المحتجزين في معسكرات الفرز ومراكز الاحتجاز، وإلى إجراء تحقيق كامل في التقارير لكفالة إمكانية محاسبة المسؤولين عن ذلك. نشعر بالقلق أيضاً من أن روسيا قد تستخدم عمليات الترحيل القسري والتهجير في محاولة لتغيير التركيبة الديموغرافية لأجزاء من أوكرانيا بالقوة. ماذا يخبرنا ذلك عن حرب روسيا؟

أولاً، يخبرنا عن أساليبها وتجاهلها للقواعد التي اتفقتنا عليها ونراعيها هنا في الأمم المتحدة - القواعد الجماعية التي تربطنا معا. وتتصرف روسيا كما لو أن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني لا ينطبقان عليها. ثانياً، يؤكد أن هذه ليست مجرد محاولة لتدمير الديمقراطية الأوكرانية، ولكن أيضاً الهوية والثقافة الأوكرانية. ويشكل اجتثاث النازية المزعوم غطاء لاقتلاع الطابع الأوكراني وضم البلد. وأخيراً، فإنه يؤكد ما كان واضحاً تماماً خلال الأشهر الستة الماضية. لا يجري الترحيب بالجيش الروسي عند دخوله الأراضي الأوكرانية. هذه حرب غزو واحتلال وقمع، وحرب للقضاء على أوكرانيا. ولذلك، فإننا ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى التقيد الكامل بالتزاماته بموجب القانون الدولي ووضع حد لغزوه غير القانوني لأوكرانيا.

ما فتئنا نحذر منه أعضاء المجلس منذ بداية الحرب. وستحاول تلك الاستفتاءات خلق مظهر زائف من الشرعية والدعم الشعبي حتى تعتقد روسيا أنها تستطيع ضم خيرسون وزابوريجيا ومناطق أخرى من أوكرانيا. بالطبع لن نعترف أبداً بأي جهود تبذلها روسيا لتغيير حدود أوكرانيا بالقوة. ويجب أن نحاسب مرتكبي هذه الفظائع. ولا بد أن نستجيب بوصفنا مجتمعاً دولياً لا يزال يحترم ميثاق الأمم المتحدة. نعرف ما ستقوله روسيا عن كل ذلك. سوف تتكر وتتكبر وتتكبر، ولكن هناك طريقة بسيطة لمعرفة ما إذا كان أي منها صحيحاً. دعوا الأمم المتحدة تدخل. واسمحوا للمراقبين المستقلين بالدخول. وفروا للمنظمات غير الحكومية إمكانية الوصول. اسمحوا بإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية. اسمحوا للعالم رؤية ما يجري.

وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، نحن هنا لتعزيز السلم والأمن الدوليين والتمسك بالميثاق. وكحد أدنى، أمل أن يعترف كل واحد منا هنا بأنه كما سمعنا اليوم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن جميع الأشخاص الذين يخضعون للفرز يحتاجون إلى الوصول إلى وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن من التحقق من رفاههم. وإلى أن توفر روسيا إمكانية الوصول هذه، سيتعين علينا الاعتماد على الأدلة التي جمعناها والشهادات الشجاعة للضحايا. إن الصورة التي يرسمونها، إلى جانب التقارير المتصاعدة، تقشع لها الأبدان.

وسياتي يوم نجتمع فيه في المجلس لإدانة محاولات الاتحاد الروسي ضم المزيد من أراضي أوكرانيا. وأرجو من الأعضاء أن يتذكروا ما سمعوه هنا اليوم. ولن يتمكن أحد - وأكرر لا أحد - من القول إننا لم ننتلق تحذيراً.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):  
أشارك المتكلمين السابقين في شكر وكيلة الأمين العام ديكارلو، والأمينة العامة المساعدة كاريس، والسيدة أوليكساندرا دريك على إحاطاتهم.

وكما ناقشنا، نجتمع اليوم لتناول الأدلة الناشئة على المزيد من الانتهاكات الروسية المحتملة وتجاوزات القانون الدولي. ويساورنا قلق

حدوث أزمة إنسانية واسعة النطاق في أوكرانيا، فضلا عن مبادرة تعاون بشأن الأمن الغذائي العالمي. ونشجع روسيا وأوكرانيا على مواصلة الاتصال والتعاون في المسائل الإنسانية وندعم الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية في تقديم المساعدة إلى أوكرانيا والبلدان المجاورة على أساس الحياد وعدم التحيز وعدم التسييس.

وما برحنا نشجع وندعو أيضا إلى عودة المنتجات الغذائية والأسمدة الأوكرانية والروسية إلى السوق الدولية. لقد قدمت الحكومة الصينية ثلاث دفعات من الإمدادات الإنسانية إلى أوكرانيا وكان ذلك إجراء ملموسا وفر المساعدة التي تشتد حاجة الأوكرانيين العالقين في النزاع إليها. ونأمل أن تساعد تلك الإمدادات بما في ذلك حليب الأطفال والملاحف والبطانيات المقاومة للماء المزيد من الناس على البقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء قريبا.

لقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن الجهود الدبلوماسية والتفاوض والاتصالات هي السبيل الوحيد العملي لحل النزاعات وإنهاء الأزمات. تدعو الصين مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة التعاون واستكشاف إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية وتهيئة الظروف للوقف المبكر للأعمال القتالية واستعادة السلام والاستقرار. ويجب على جميع الأطراف أن تتخلى عن مصالحها السياسية الذاتية وأن تمتنع عن تصعيد التوتر أو الانقسام أو المواجهة، وينبغي أن تبذل جهودا ملموسة لحل الأزمة الأوكرانية.

**السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام. وأود أيضا أن أشكر مقدمات الإحاطات على عروضهن.

إننا نشهد اليوم الأثر الموهن للنزاعات على الحالات الإنسانية في المشهد العالمي بأسره، سواء كان ذلك في أفغانستان أو اليمن أو مالي أو السودان أو أوكرانيا. ويرسم تقرير الأمين العام (S/2022/381) صورة مقلقة لمعاناة المدنيين: أكثر من ١١ ٠٠٠ من الإصابات بين المدنيين في مختلف النزاعات في عام ٢٠٢١ يعيش أكثر من ٤٥ في المائة منهم في جوارنا في أفغانستان وحدها. ويعاني ١٤٠ مليون

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** لقد ألحقت الأزمة الأوكرانية التي لم تحل والحالة الإنسانية المتدهورة خسائر فادحة بالناس العاديين. ومن المثير للقلق أن النزاع لا يظهر أي علامة على نهايته حتى مع اقتراب فصل الشتاء الطويل. وتواجه أوكرانيا وجيرانها تحديات إضافية على نطاق هائل. ولذلك، يجب أن نكتف بإجراء اتنا، ونبذل جهدا أكبر لإحلال السلام، ونعمل بأقصى قدرتنا لمنع المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية.

ومن حيث المبدأ، لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في النزاع. ويجب أن تأتي حماية المدنيين في المقام الأول. وينبغي للأطراف المعنية أن تتقيد تقيدا صارما بالقانون الدولي الإنساني، وأن تحمي الحقوق والمصالح المشروعة للاجئين والمشردين، ولا سيما النساء والأطفال، وأن تدعم عمل الوكالات الإنسانية الدولية، وأن تيسر إجلاء الموظفين وتتعاون مع عمليات المعونة. وتثني الصين على البلدان المجاورة لأوكرانيا لتوفيرها المأوى والمساعدة الإنسانية والخدمات الاجتماعية لملايين اللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مد يد العون لأوكرانيا وجيرانها، وتخفيف الضغط على القدرة على الإغاثة، وبث الأمل في نفوس المزيد من المحتاجين، وتهيئة الظروف اللازمة لعودتهم الطوعية.

إن صحة ورفاه مئات الملايين من الناس في أوكرانيا والمنطقة بأسرها يعتمدان على سلامة وأمن محطة زابوريجيا للطاقة النووية، ويجب تجنب الحوادث. وندعو الأطراف المعنية إلى التنفيذ الجاد للركائز السبع للسلامة والأمن النوويين التي اقترحتها المدير العام غروسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يعرض السلامة والأمن النوويين للخطر. ونرحب بالتفتيش الموقعي الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية في الأسبوع الماضي، ونشيد باستمرار وجود خبراء الوكالة في الموقع. ونشجع الوكالة على مواصلة الاتصال مع جميع الأطراف بشأن المسائل ذات الصلة.

إن الحالة الإنسانية في أوكرانيا كانت دائما مسألة تهمنا كثيرا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، اقترحت الصين مبادرة من ست نقاط لمنع

كثيرة بالهند طلبا لإمدادات القمح والسكر ونواصل الاستجابة لها حيث صدرت الهند في الأشهر الثلاثة الماضية وحدها أكثر من ١,٨ مليون طن من القمح إلى البلدان المحتاجة بما في ذلك أفغانستان والسودان وميانمار واليمن.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أهمية مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن تقديم المساعدة الإنسانية - الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وينبغي عدم تسييس تلك المقاييس مطلقاً.

كما نواصل التأكيد للدول الأعضاء على أنه يجب أن يركز النظام العالمي على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

**السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو، والأمينة العامة المساعدة ايلز براندر كاريس والسيدة أوليكساندرا دريك على إحاطاتهن.

لقد اجتمع مجلس الأمن قبل أسبوعين لمناقشة الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.9115) بعد ستة أشهر من النزاع. لقد رسم التقرير الذي قدمته لنا وكالة الأمين العام ديكارلو في تلك المناسبة صورة قاتمة: عشرات الآلاف من الوفيات غير المؤكدة وملايين اللاجئين والمشردين داخليا. ولا تزال الحالة الإنسانية متدهورة وقد يكون لاستمرار الأعمال العدائية خلال فصل الشتاء عواقب وخيمة تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة والنساء والأطفال.

هناك نذر لتصعيد الأعمال العدائية في أجزاء مختلفة من الأراضي الأوكرانية مثل منطقة خيرسون حيث يشتد القتال. ويتجاهل ذلك الاتجاه المثير للقلق المخاطر التي تتعرض لها المناطق المكتظة بالسكان وأمان محطة زابوريجيا للطاقة النووية. إن مما يدعو للأسف عدم وجود أي مؤشرات على أي انخراط في مفاوضات السلام.

كما سمعنا في الأسابيع الأخيرة عن استعداد الجانبين لخوض نزاع طويل الأجل بتعبئة القوات والموارد الإضافية. وسيكون لذلك القرار آثار خطيرة على المجتمع والاقتصاد على كلا الجانبين مع ما يترتب

شخص من الجوع بسبب النزاع. كما سُردَ ٨٤ مليون شخص قسراً، من بينهم أغلبية كبيرة من النساء والأطفال من المشردين داخليا.

ومما يبعث على القلق أن أطراف النزاعات المسلحة فيما يبدو حتى يومنا هذا تنتظر إلى السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية باعتبارها أهدافا مشروعاً. لذلك فإن الفئات الضعيفة، بمن فيها النساء والأطفال والأقليات، فضلا عن البنية الحيوية المدنية الأساسية والمستشفيات والتراث الثقافي الذي لا يمكن تعويضه من بين أولى ضحايا الهجمات خلال النزاعات المسلحة الأخيرة.

ومنذ بداية النزاع في أوكرانيا، ما برحت الهند تدعو باستمرار إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وإنهاء العنف. وسوف نواصل التشديد على الحوار والدبلوماسية بوصفهما السبيل الوحيد للمضي قدماً.

إن من المؤسف أن الحالة في أوكرانيا لم تشهد تحسناً كبيراً منذ أن ناقش المجلس النزاع في أوكرانيا وعواقبه الإنسانية آخر مرة (انظر S/PV.9115). ولا تزال الحالة الأمنية خطيرة شأنها شأن عواقبها الإنسانية. وتبعث التقارير الأخيرة عن قتل المدنيين في بوتشا على القلق العميق.

ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تلبية النداءات بتقديم المساعدة الإنسانية. ونؤيد النداءات التي تحث على ضمانات المرور الآمن لإيصال الإمدادات الإنسانية والطبية الأساسية. في هذا الصدد أرسلت الهند مؤخراً شحنتها الثانية عشرة من المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا. ويتمشى ذلك العون والمساعدة الإنسانية مع نهج حكومة الهند الذي محوره الإنسان وهو مبدأ أساسي من صميم معتقداتنا وقيمنا الوطنية التي تنظر إلى العالم بأسره على أنه أسرة واحدة. وأود أن أؤكد للمجلس أن الهند ستواصل العمل مع المجتمع الدولي والبلدان الشريكة لتخفيف المصاعب الاقتصادية الناجمة عن هذا النزاع الذي لا يقتصر تأثيره على أوروبا وحدها لأنه يؤدي على وجه الخصوص إلى زيادة الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي وأمن الأسمدة والوقود، خاصة في البلدان النامية. ومن الضروري بالنسبة لنا جميعاً أن نقدر أهمية الإنصاف ويسر التكلفة وإمكانية الوصول في ذلك الصدد. لقد اتصلت بلدان



منذ بدء الحرب في أوكرانيا في شباط/فبراير من هذا العام، وفي غضون ستة أشهر فقط، يقدر أن ما لا يقل عن ١٤ مليون شخص قد نزحوا قسرا من أماكن إقامتهم الطبيعية. وقد لجأ ما يقرب من ٨ ملايين شخص إلى البلدان المجاورة، في حين نزح نحو ٧ ملايين آخرين داخليا. وعلى الرغم من أن بعض الأوكرانيين عبروا الحدود عودة إلى الأراضي الأوكرانية، إلا أن الأرقام تتضاءل مقارنة بأولئك الذين يضطرون كل يوم إلى مغادرة منازلهم. إن الوضع، الذي وصف بأنه أكبر أزمة نزوح في العالم وأسرعها تطورا منذ الحرب العالمية الثانية، مثير للقلق ويدعو إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة ومتضافرة للمساعدة في إنهاء الحرب التي أصبحت القوة الدافعة وراء النزوح الجماعي للأشخاص من أوكرانيا.

ويساور غانا القلق لأن النساء والأطفال هم الأكثر تضررا من الحرب ويمثلون أكبر نسبة من المشردين. وبطبيعة الحال، فإن الكثير من هؤلاء النساء حوامل أو لديهن أطفال أو يعانين من أشكال الإعاقة أو الضعف. كما أبلغ المجلس في إحاطات سابقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي يعاني منه المشردون من النساء والأطفال في أوكرانيا. ونشعر بالإحباط إزاء إدراكنا أن الكثير من المشردين لن يتمكنوا أبدا من العودة إلى ديارهم وإلى حياتهم التي عاشوها ذات يوم بسبب الأضرار والدمار الهائلين اللذين لحقا بعدد من المدن والمرافق السكنية في جميع أنحاء أوكرانيا.

وعلى الرغم من التوقعات القاتمة، نلاحظ مع التقدير آليات الدعم الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية التابعة لها، فضلا عن منظمات المجتمع المدني. ونشيد أيضا بجيران أوكرانيا الذين استقبلوا ملايين الأشخاص وقدموا لهم المساعدة التي يحتاجون إليها، بغض النظر عن ظروفهم وتحدياتهم الداخلية. يجب منح تلك البلدان دعما إضافيا حيثما أمكن ذلك من أجل تعزيز قدرتها على الاستجابة وكفالة توفير الحماية والمساعدة الكافيتين لأولئك الذين يجدون أنفسهم الآن لاجئين. ونوصي بأن تشمل المساعدة الإنسانية المقدمة للمشردين تقديم المشورة والخدمات النفسية

عنها من عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للأجيال القادمة وآثار ارتدادية على العالم بأسره.

ونذكر ما قاله الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة في الجلسة المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس: "هناك قيمة في جلسات المجلس بشأن أوكرانيا عندما تستكمل بعمل يركز على تخفيف معاناة المدنيين" (S/PV.9115/صفحة ١٨). وينبغي أن يعني العمل في هذه الحالة فتح الطريق أمام حل تفاوضي ينهي معاناة ملايين الأشخاص ويزيل المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي وأمن الطاقة في بلدان أخرى، وخاصة في العالم النامي.

تدين البرازيل بشدة استخدام القوة لحل النزاعات بين الدول. ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية. كما ندافع عن السلامة الإقليمية لجميع الدول واحترام الشواغل الأمنية لجميع الأطراف.

إن عزل أي من الأطراف وإغلاق الباب أمام الحوار لن يؤدي إلى حل النزاع. إن الاتفاقات بشأن الحبوب والأسمدة المبرمة في اسطنبول في تموز/يوليه ووصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى محطة زابوريجيا للطاقة النووية في الأسبوع الماضي يدلان على أن المفاوضات الواقعية والعملية والتنازلات المتبادلة أفضل الطرق لتحقيق السلام.

ويجب أن تسترشد إجراءات الدول وممارسات المجلس باحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحث الطرفين على الامتناع عن تصعيد النزاع ووقف الأعمال العدائية. ونشاطر أعضاء المجلس الآخرين تأييد التوصل إلى حل سياسي وندعو زعيمي البلدين إلى إعطاء الأولوية لرفاه سكانهما.

**السيدة هاكمان (غانا) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة إيلز براندر كاريس، الأمينة العامة للمساعدة لحقوق الإنسان، على إحاطتهما. كما أشكر ممثلة المجتمع المدني، السيدة أوليكساندرا دريك، على إسهامها في مناقشات المجلس.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو، والأمينة العام المساعدة برانديس كاريس، وممثلة المجتمع المدني، السيدة دريك، على إحاطاتهم.

لا يوجد أدنى شك في العواقب الإنسانية الهائلة والمأساوية لحرب روسيا ضد أوكرانيا. إن غزو روسيا غير المشروع ينتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقواعد القانونية للنظام العالمي. يجب على روسيا سحب قواتها ويجب أن تتوقف الحرب. إن أعداد الضحايا المدنيين مثيرة للقلق وغير مقبولة. وكما سمعنا، عبر أكثر من ٧ ملايين شخص الحدود أثناء فرارهم من الحرب الروسية الضروس، بحثا عن الحماية في البلدان المجاورة وغيرها. ونفس العدد تقريبا نزح داخليا في أوكرانيا. وراء هذه الأرقام أشخاص حقيقيون - أسر وأطفال وأشخاص معوقون. وهم جميعا بحاجة إلى الحماية والخدمات الصحية والتعليم. إن استعادة الروابط الأسرية أمر حيوي ويجب أن نمنع ونكافح الاتجار بالبشر وغيره من التجاوزات بحق من هم في أمس الحاجة إلى الحماية والمساعدة. ويقع على عاتق جميع الأطراف التزام بحماية المدنيين وصون وكفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم.

إن حرب روسيا في المناطق الحضرية والمأهولة بالسكان، فضلا عن استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة، تدمر المنازل والمدارس والمستشفيات. ومن المهم أن ندعم جهود إعادة الإعمار في أوكرانيا حتى يتمكن الملايين العديدة من المشردين قسرا من العودة يوما ما إلى ديارهم في أوكرانيا. ويجب أن تشارك الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في ذلك العمل الهام.

ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بالنقل القسري للمدنيين إلى روسيا والأراضي التي تحتلها روسيا، فضلا عن مرافق الفرز التي تديرها روسيا. ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن المدنيين يحرمون تعسفا على ما يبدو من حريتهم في هذه المرافق. وهناك مجموعة متزايدة من المعلومات المستقلة التي تشير إلى وقوع انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المحتجزين المدنيين وأسرى الحرب في تلك المواقع. تشدد التقارير على أهمية مشاركة

والاجتماعية لمساعدة أولئك الذين أصيبوا بصدمة نفسية بسبب تجربة الحرب التي عاشوها. ويجب أيضا حماية الأطفال وإعطاء الأولوية لمصالحهم الفضلى في جميع الأوقات.

وتدين غانا جميع تجاوزات حقوق الإنسان ضد المدنيين، بما في ذلك الحالات المبلغ عنها لعمليات الفرز وغيرها من الأعمال التي قد ترقى إلى جرائم حرب. إن عمليات الفرز غير إنسانية وتشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة في هذه التقارير والادعاءات المتعلقة بالتجاوزات لإثبات الحقائق وكفالة مساءلة الجناة، فضلا عن تحقيق العدالة للضحايا. إن الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية المدنية ظالمة وغير مقبولة ويجب أن تتوقف. وندعو الأطراف المتحاربة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأود أن أشدد على أن وقف الأعمال العدائية أمر بالغ الأهمية لإنهاء النزوح والأزمات الإنسانية الأخرى في أوكرانيا. يجب أن تنتهي الحرب الآن. ونكرر نداءنا إلى الاتحاد الروسي بأن يسحب قواته فوراً ومن دون قيد أو شرط من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً. وترى غانا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للحرب. وما لم تحول الأطراف المتحاربة اهتمامها ومواردها من ساحة المعركة إلى طاولة المفاوضات وإلى النهج الدبلوماسية، فإن مختلف الأزمات الناجمة عن الحرب ستستمر في التطور وتزيد من تهديد السلم والأمن العالميين. وإذ أؤكد من جديد دعم غانا الثابت لسيادة أوكرانيا وشعبها واستقلالهما السياسي وسلامتهما الإقليمية، أود أن أؤكد من جديد موقفنا القائم على المبادئ الذي لا نعترف بموجبه بأي ضم أحادي الجانب للأراضي من خلال التهديد باستعمال القوة أو استعمالها من جانب أي دولة ضد دولة أخرى.

وأخيراً، نحث أعضاء المجلس على إعطاء الأولوية لمصالح عموم الشعب في أوكرانيا ونحن نعمل من أجل التوصل إلى حل سريع وشامل يمكن أن يكفل السلام والاستقرار في أوكرانيا.

تتمثل في شن حرب مختلطة على روسيا في أوكرانيا حتى سقوط آخر أوكراني. والهدف من ذلك هو استخدام كل الوسائل الممكنة لتثويبه سمعة الاتحاد الروسي وعملياته العسكرية الخاصة. كما أننا على دراية بالحيل القذرة للدعائيين الغربيين. وما علينا إلا أن نتذكر الأحداث والاستنزافات الواضح تدبيرها في بوتشا وكراماتورسك وكريمينشوك وماريوبول التي لا تزال تحضها أدلة جديدة يبذل الغرب كل ما في وسعه لإخفائها عن عامة الناس. إننا الآن متهمون بنوع وحشي من تدابير الفرز التي يزعم أننا ننفذها فيما يتعلق بالمواطنين الأوكرانيين. وعلى الرغم من أن زميلتنا الأمريكية قد غادرت الجلسة بالفعل، لدي سؤال لها أعتقد أنه يمكن إبلاغها به. ما هو عنوان فيلم الرعب الذي روت لنا اليوم؟ لم نشاهده. هل أنتجت وزارة الدعاية الأوكرانية؟ ومتى سيبدأ عرضه؟

وبالانتقال إلى ما يسمى بالفرز، فأولاً وقبل كل شيء، ليس واضحاً ما يعنيه هذا، لأن المصطلح ليس له تعريف واضح بموجب القانون الدولي الإنساني. إذا كنا نتحدث عن استبانة الجنود من الكتائب القومية أو القوات المسلحة الأوكرانية الذين شاركوا في جرائم ضد المدنيين الموجودين بين المواطنين الأوكرانيين الذين يرغبون في المغادرة إلى روسيا، فهذه ممارسة طبيعية لأي جيش في أي مكان في العالم. ولعل زملاءنا الأمريكيين الذين طلبوا عقد هذه الجلسة هم من يمكن أن يخبرونا أفضل من أي شخص آخر عن ما يسمى بتدابير الفرز. ولنأخذ على سبيل المثال البرنامج الذي أطلقتته الإدارة السابقة لطرد عشرات الآلاف من المشردين الذين تقدموا بطلبات لجوء في الولايات المتحدة إلى المكسيك. لقد احتجز المهاجرون في ظروف غير إنسانية وحرموا من حقهم في التمثيل القانوني والمحكمة العادلة. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما تقوم سلطات الولايات المتحدة بفصل الأسر عن طريق إرسال الأطفال إلى مراكز احتجاز مختلفة عن تلك التي يرسل إليها الآباء. وقد تم توثيق أكثر من ٢٥٠٠ حالة من هذا القبيل.

ولعل أبشع وصمة عار لحقت بسمعة الولايات المتحدة المشوهة بشدة في مجال حقوق الإنسان هي احتجاز السجناء بشكل غير قانوني

جميع الأطراف في تحديد هوية الأشخاص المفقودين واستعادتهم. ويجب أن تتاح للجهات الفاعلة الإنسانية المناسبة إمكانية الوصول من دون عوائق إلى جميع أماكن الاحتجاز وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ونرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمتها اليوم وكيلا الأمين العام ديكارلو بشأن بعثة تقصي الحقائق التي أنشأها الأمين العام استناداً إلى الحادث الذي وقع في ٢٩ تموز/يوليه في مرفق الاحتجاز بالقرب من قرية أولينيفكا. ويجب السماح للبعثة بالقيام بعملها الهام.

ونود أيضاً أن نذكر بأن جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي لأرض محتلة محظورة وفقاً للقانون الدولي الإنساني وقد تشكل جرائم حرب. ونكرر مطالبنا بضرورة حماية المدنيين واحترام وتنفيذ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل كامل. ويجب السماح للمدنيين الذين نقلوا قسراً والراغبين في العودة بالقيام بذلك. ويجب ضمان وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى المعوزين الكثيرين، ويجب حمايتهم من الهجمات. وتدين النرويج الهجمات الأخيرة على قاعدة تابعة لجمعية الصليب الأحمر الأوكراني في سلوفيانسك.

إن حرب روسيا على أوكرانيا لها عواقب على الصعيد العالمي، مع ارتفاع أسعار الوقود والطاقة وزيادة انعدام الأمن الغذائي. ونشيد بالأمين العام على جهوده الدؤوبة لتعزيز الحوار والمفاوضات بين الأطراف. والطريقة الأكثر فعالية لتخفيف الآثار الإنسانية المدمرة لهذه الحرب هي وقفها. لقد اختارت روسيا أن تبدأ هذه الحرب، ويمكن لروسيا أيضاً أن تختار إنهاؤها.

**السيد نيبزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أحظنا علماً بالمعلومات التي قدمتها روزماري ديكارلو وإيلز براندس كاريس. واستمعنا أيضاً إلى المزيد من الاقتراءات التي ألقته أوليكساندرا دريك، وهي دعائية معروفة ومستشارة سابقة لوزير الدفاع الأوكراني.

إن جلسة اليوم، التي عقدت بناء على طلب الولايات المتحدة وألبانيا، يمكن أن تصبح إنجازاً جديداً في حملة التضليل التي أطلقتها أوكرانيا ورعاتها الغربيون ضد بلدنا. إننا نفهم أساليب الغرب، والتي

عن امتنانهم لبلدنا. وتوضح منشوراتهم على وسائل التواصل أن الناس يفرون من أوكرانيا خوفاً على حياتهم من نظام إجرامي لن يسمح لهم بالمغادرة ويستخدمهم كدروع بشرية.

هناك أكثر من ١ ٥٠٠ مركز توطين مؤقت قادر على استيعاب أكثر من ٩٥ ٠٠٠ شخص على الأراضي التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي والبالغ عددها ٨٥ كيانا. وتم توفير النقل بالسكك الحديدية لنقل اللاجئين إلى أماكن إقامة مؤقتة، مع تخصيص ٣٨ قطارا لهذا الغرض. ويتلقى الخط الهاتفي الساخن أكثر من ٢٥٠ استفسارا من المواطنين كل يوم. ويجري إمداد اللاجئين والمشردين بالمساعدة المالية والقانونية والنفسية والطبية. ونولي اهتماما خاصا للأطفال، الذين يمنحون كل الفرص لمواصلة تعليمهم. ومما يؤسف له أن الحالة لم تكن كذلك بتاتا بالنسبة للعديد من الأطفال في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، الذين لم يتمكنوا من الشعور بفرحة العودة إلى المدرسة في ١ أيلول/سبتمبر. فبسبب قصف القوات المسلحة الأوكرانية للبلدات هناك بشكل يومي، قررت السلطات أن يستمر عمل عدد من المدارس في الوقت الحالي عن بعد.

وفيما يتعلق بخصوصية الأطفال، التي ذكرتها السيدة برانديس كاريس في وقت سابق، أدهشتنا حقيقة أن مسؤولي الأمم المتحدة حاولوا مرارا وتكرارا، لدى مناقشة هذه المسألة، تجاهل حقيقة أن موقع ميروتفورتس (Myrotvorets) الأوكراني على شبكة الإنترنت، أو موقع صانع السلام، ينشر البيانات الشخصية للقصر والبالغين على حد سواء ويهددهم بالانتقام. وقد أبلغنا الأمم المتحدة بالفعل، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على وجه الخصوص، بأن قاعدة بيانات هذا المرجع المتطرف تضم أكثر من ٣٤٠ طفلا، بمن فيهم فتاة تبلغ من العمر ١٣ عاما تدعى فاينا سافينكوفا، من لوهانسك، لم يلتق بها أي ممثل لليونيسيف حتى الآن، على الرغم من التأكيدات والوعود التي قطعت.

وغني عن القول إنه يتم تسجيل المشردين على الحدود مع روسيا، ثم تتم مساعدة المحتاجين على الوصول إلى مراكز الإقامة

في خليج غوانتانامو بدون محاكمة لسنوات عديدة. وحتى يومنا هذا، لم يحاسب أحد على تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم في السجون السرية لوكالة الاستخبارات المركزية، التي كانت تعمل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في البلدان الأوروبية أيضا. وليس بدافع سوى الفضول، أود مرة أخرى أن أسأل نظيرتي الأمريكية، أو زملائي من وفد الولايات المتحدة، عما إذا كانت الولايات المتحدة قد سمحت لمنظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالدخول. على سبيل المثال، هل قام ممثلو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة السجناء في خليج غوانتانامو؟

وفي ظل تلك الخلفية، فإن محاولات أولئك الذين بدأوا هذه المناقشة بذريعة حقوق الإنسان لإقناع جمهور غير مطلع بوجود معسكرات بشعة يتعرض فيها المدنيون الأوكرانيون للتعذيب ويجبرون على الانتقال إلى روسيا أو يتم خداعهم للقيام بذلك هي محاولات مثيرة للسخرة بشكل خاص. وأي شخص يروج لمثل هذه التلميحات فإنه إما ببساطة يجهل الحقائق أو يفتر إلى المنطق السليم. فالإحصاءات الدولية الأساسية تدحض ذلك. وكما هو معروف جيدا، فإن الاتحاد الروسي هو الذي استقبل أكبر عدد من اللاجئين الأوكرانيين. لقد دخل أكثر من ٣,٧ ملايين شخص، بينهم ٦٠٠ ٠٠٠ طفل، روسيا من أوكرانيا وجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين. وإذا طرحنا منهم عدد مواطني جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين الذين يحملون جوازات سفر روسية، فإن عدد المواطنين الأوكرانيين الذين غادروا قادمين إلى روسيا، بناء على تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكثر من ٢,٤ مليون شخص. إنهم ليسوا محتجزين في سجون مثل غوانتانامو. إنهم يعيشون بحرية وبمحض إرادتهم في روسيا. لا أحد يمنعهم من التنقل أو مغادرة البلد. وحتى ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان أكد ذلك اليوم.

هل يعتقد أحد حقا أنه يمكن إجبار هذه الأعداد الهائلة من الناس على الرحيل والتزام الصمت؟ كثير منهم يكتبون عن انطباعاتهم وآرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي، ويجرون مقابلات ويعربون

الطعام من السلطات الروسية - أو على سبيل المثال، مقاضاة المعلمين الذين قرروا مواصلة التدريس في مدرسة في منطقة محررة. ألا يريد المدافعون عن حقوق الإنسان في الغرب وفي الأمم المتحدة الانتباه إلى ما يسمى بقوانين الحرب والطريقة التي يطبقها بها نظام كييف؟

والأمر الآخر الذي يتجاوز نطاق رؤيتهم هو الهجمات الإرهابية التي يشنها مخربو كييف وتستهدف ممثلي السلطات المحلية في المناطق المحررة - وهم الأشخاص المسؤولون عن كفاءة تشغيل المدن والخدمات العامة لصالح السكان المدنيين. وقبل بضعة أيام، قتل أرتيوم باردين، قائد إدارة بيرديانسك، إثر تفجير سيارته. وفي ٢٤ أغسطس/ آب، قتل إيفان سوشكو، رئيس الإدارة المدنية المؤقتة لميخائيلوفكا في مقاطعة زابوريجيا. وابنته التي كان يصطحبها إلى رياض الأطفال لحظة الانفجار نجت من الحادث لحسن حظها. ويبدو أن هذه هي الطريقة التي تشن بها كييف حرب الأنصار التي توعدتنا بها منذ بداية العملية العسكرية الخاصة. ونظرا للمشاعر الحقيقية لسكان المناطق المحررة، لم يعد أمام نظام زيلينسكي خيار سوى اللجوء إلى أساليب القتل والترهيب.

أخيراً، فإن مزاعم شركائنا الغربيين السابقين حول إجراءات الفرز القاسية التي يُزعم أن الأوكرانيين يتعرضون لها في طريقهم إلى روسيا تنهار تماماً عندما يفكر المرء ملياً، على سبيل المثال، في حرية تنقل العملاء الأوكرانيين الضالعين في قتل الصحفية الروسية الشابة داريا دوغينا. وأود أن أذكر الجميع بإيجاز بالحقائق الأساسية. قبل شهر تقريبا من وقوع الجريمة، يوم ٢٣ تموز/يوليه دخلت ناتاليا فوفك، المعروفة أيضا باسم شابان، وهي مواطنة أوكرانية مطلوبة للعدالة بتهمة القتل الدنيء والعمل الإرهابي، بهدوء الأراضي الروسية مستقلة سيارتها مع ابنتها صوفيا شابان البالغة من العمر ١٢ عاما. وكما يتضح من لقطات الفيديو المنشورة، فقد احتجزت على الحدود لوضع دقائق. أين إذن إجراءات الفرز والاستجابات التي يزعم أن روسيا تطبقها على جميع الأوكرانيين الذين يدخلون بلدنا؟ وفي موسكو، كانت ناتاليا فوفك تتجول بكل حرية في سيارتها، واستأجرت شقة ومساحة في

المؤقتة. ونود أن نوضح لأولئك الذين يحاولون إثارة نوع من الارتباك من خلال استخدام المصطلحات أن الأوكرانيين وسكان جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين اللذين يصلون إلى روسيا يخضعون لعملية تسجيل، وليس عملية الفرز المزعومة. وبحسب معلوماتنا، ثمة إجراءات مماثلة تتم مع اللاجئين الأوكرانيين في بولندا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى، ولكن بإمكانهم إخبارنا عن ذلك بأنفسهم.

ويتضح من الوضع في الميدان مدى بعد زملائنا الغربيين عن الواقع فيما لديهم من أوهام بشأن الترحيل القسري للأوكرانيين إلى الأراضي الروسية. حتى وسائل الإعلام الغربية لا يمكنها تجاهل حقيقة أن عددا كبيرا من المواطنين الأوكرانيين يحاولون بأي طريقة ممكنة مغادرة أوكرانيا إلى الأراضي التي حررتها روسيا. ويصطف الآن الكثيرون عند نقطة التفتيش في زابوريجيا، التي يعود من خلالها ما يصل إلى ٧٠٠ شخص إلى ديارهم يوميا بعد الحصول على معلومات موضوعية من أصدقائهم وأحبائهم عن الحياة السلمية في مسقط رأسهم وقراهم. واستطاع الخبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وجه الخصوص تسجيل ذلك وهم يمرون عبر الصف في طريقهم إلى محطة زابوريجيا للطاقة النووية حيث سحنت لهم الفرصة للحديث إلى الناس العاديين. وتلك علامة واضحة على أن عددا كبيرا من الأوكرانيين يفضلون بالفعل الحياة مع روسيا ولا يتقنون في نظام كييف الفاسد والمجرم.

وما دما نتكلم عن أعمال العنف ضد المدنيين، تتبادر إلى الأذهان جهود سلطات كييف. فما فتئت أوكرانيا منذ بداية آب/أغسطس تتفد ما يسمى بالإجلاء الإجباري للسكان من مناطق جمهورية دونيتسك الشعبية التي لا تزال تحت سيطرتها وعدد من الأقاليم الأخرى في البلد. ولا يتمتع الناس بالحق في اختيار المكان الذي سيتم إجلاؤهم إليه فحسب، بل غالباً ما لا يستطيعون اختيار البقاء في ديارهم، حتى في حالة عدم تعرضهم للخطر. وأي شخص يقرر عدم المغادرة مهدد بالعقاب على تعاونه مع روسيا. والقوانين الأوكرانية المشوهة بشأن ما يسمى بالتعاون مع العدو تمكن من مقاضاة الأشخاص لمجرد تلقيهم



الخيالية لاستخدام القوات المسلحة الأوكرانية للأعيان المدنية لتحقيق أغراض عسكرية. والحقيقة هي أن الزملاء الغربيين لا يحتاجون إلى الحقيقة حتى إن كانت من المدافعين عن حقوق الإنسان. إنهم بحاجة إليهم فقط لتبرئة نظام زيلينسكي الفاسد وتشويه صورة روسيا.

نحن لا نعارض مناقشة ما يحدث في أوكرانيا. لقد سلطت العملية العسكرية الخاصة الضوء على الكثير من الحقائق حول الأنشطة الإجرامية لكيف وشركائها الغربيين بحيث يمكننا الاستمرار في مناقشتها يوميا تقريباً. لكننا نؤمن بالحديث عن مشاكل حقيقية، وليس عن مشاكل وهمية. وبما أننا أهدرنا الوقت اليوم في مناقشة أحدث التكهانات والأوهام، نقترح أن نناقش غدا التهديدات الحقيقية للسلم والأمن الدوليين التي تشكلها إمدادات الحكومات الأجنبية من الأسلحة والمعدات العسكرية إلى أوكرانيا. ونود أن تقدم إيزومي ناكاميتسو ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح وممثلو المجتمع المدني إحاطات إلى المجلس، وسنرسل الطلب إلى الرئاسة الفرنسية على الفور.

**السيد كيبينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمانة العامة المساعدة برانديس كاريس على ما قدمته من معلومات مستكملة عن الحالة في أوكرانيا. كما أشكر السيدة دريك على رؤاها.

يجب علينا دائماً أن نتجاوز تطبيق القانون الدولي في سياق الحرب بتقدير أن الضرر الأكبر هو اندلاع الحرب نفسها. وذلك لأن الحرب تؤدي حتماً إلى معاناة المدنيين. ومن أكثر الأضرار شيوعاً التشريد القسري وتأثيره التدريجي على انعدام الأمن الغذائي، وتدمير سبل العيش، وتفشي الأمراض، والاعتداء الجنسي، وحرمان الأطفال من التعليم، والعمل القسري، على سبيل المثال لا الحصر. لقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى أسرع وأكبر عملية تشريد جماعي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث شرد ٦,٩ ملايين شخص داخلها وأصبح هناك ٧ ملايين لاجئ. وفي الشهر الماضي وحده، شرد أكثر من ٣٣٠ ألف شخص، معظمهم من شرق وجنوب أوكرانيا، حيث كان العنف مستعراً.

مرآب للسيارات، وفي ٢٠ آب/أغسطس خططت لهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة دوغينا. وبعد ارتكابها تلك الجريمة البشعة، انطلقت وابنتها على الفور إلى الحدود الإستونية وعبرتا مرة أخرى الحدود بدون أي إجراءات فرز. كما عبر شريكها بوغدان تسيغانينكو، وهو أيضاً مواطن أوكراني، من إستونيا إلى روسيا وعاد مرة أخرى بدون أي مشاكل.

وأود أن أطرح سؤالاً على زملائنا الغربيين. كيف يمكن لهؤلاء المجرمين الأوكرانيين عبور الحدود الروسية مرتين بدون وقوع حوادث إذا كانت ما يسمى بالدولة البوليسية، كما يقول العديد هنا، قد أقامت شبكة من معسكرات الفرز للمواطنين الأوكرانيين؟ وكيف تتناسب عمليات إعادة التوطين الطوعية الجماعية للأوكرانيين إلى روسيا مع الاتهامات بأنهم سيرحلون قسراً؟ أليس من الممكن أن يكون زملاؤنا الغربيون قد تورطوا مرة أخرى ببساطة في أكاذيبهم؟

ومن المؤسف أن حملة التشهير التي تستهدف بلدنا قد امتدت الآن لتطال منظمات حقوق الإنسان التي تدعي أنها موضوعية. ويتضمن أحد هذه التقارير الأخيرة، الذي استشهد به على نطاق واسع اليوم، اتهامات لا أساس لها وجهت ضدنا. وتستند رواية تدابير الفرز الجماعي إلى مقابلات مع بضع عشرات من الأشخاص، لم يذهب الكثير منهم إلى روسيا على الإطلاق، وآخرون قالوا إنهم فعلوا ذلك طواعية. وبالنظر إلى العدد الهائل من اللاجئين الأوكرانيين، لماذا اقتصر المدعون على تلك الشهادات المشتتة والانتقائية بينما رفضوا أن يسألوا مئات الآلاف الذين فروا من النزاع إلى روسيا كيف كانوا يعيشون كل هذه الأشهر والسنوات تحت قصف القوات المسلحة الأوكرانية وما هي الإجراءات التي خضعوا لها عندما عبروا الحدود؟ وأساساً إلى أي مدى يمكن أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان محايدين عندما يعملون مع جانب واحد فقط من النزاع، والذي من بين أمور أخرى فرض رقابة كاملة على أراضيه؟

والإشارات اليوم إلى تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش يجب ألا تضلل أحداً. لقد رأينا جيداً ما حدث مع منظمة العفو الدولية، التي تمت ملاحظتها لمحاولتها إظهار الصورة الحقيقية بدلاً من الصورة



هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل هذا النزاع، الذي لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو، والأمينة العامة المساعدة برانديس كاريس، والسيدة دريك على ما تشاطرن معنا من معلومات.

كما نعلم جميعا، أدى تصاعد النزاع المسلح في أوكرانيا إلى وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين وتدمير البنى التحتية الأساسية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. فقد أجبر الملايين على الفرار من ديارهم بحثا عن الحماية والمساعدة، وعبر العديد منهم الحدود، كلاجئين، إلى البلدان المجاورة، في حين نزح آخرون داخل أوكرانيا. قد تتغير هذه الأرقام، ولكن الواقع في الميدان هو أن ملايين الأشخاص لم يتمكنوا من العودة إلى أماكنهم الأصلية. لقد أسفر التشريد الجماعي للسكان عن سلسلة من التحديات للبلدان المضيفة، التي نشكرها على تضامنها لأنها أتاحت توفير الرعاية لملايين الأشخاص.

وتدعو المكسيك جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، وقانون المشردين داخليا، فضلا عن القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف الذي اعتمد في عام ١٩٧٧. ومن المهم أن نتذكر أنه وفقا للقانون الدولي الإنساني، لا يجوز لأطراف نزاع مسلح دولي ترحيل سكان الأراضي المحتلة المدنيين أو نقلهم قسرا. وهذا جزء من اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي العرفي، وانتهاكاته تشكل جرائم حرب. إن ما تشهده أوكرانيا هو أزمة تتطور باستمرار، حيث إن فهم الاحتياجات الجديدة والتخفيف من حدة التهديدات التي تتعرض لها الفئات الضعيفة، يشكلان تحديا وأولوية. وقد حذرت وكالات متعددة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية من المخاطر التي تواجهها بعض الفئات على وجه الخصوص، وأود أن أناقش بإيجاز ثلاث من تلك الفئات.

أولا، فيما يتعلق بالمرأة، سمعنا قبل بضعة أشهر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن مخاطر الصحة العامة التي تواجهها المرأة في

ونعرب عن تقديرنا الخاص لأضعف الأوكرانيين، الذين أجبروا على الفرار من ديارهم استجابة لحرب تتعارض مع أبسط قوانين السلوك الدولي، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

إن الادعاء بأن بعض المشردين قسرا يخضعون لعمليات فرز أمر خطير ومثير للقلق. وندعو إلى إجراء تحقيق مستقل في تلك الادعاءات لإثبات الحقائق التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ بشأنها الإجراء المناسب. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نتاح لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إمكانية الوصول إلى أولئك الذين شردوا قسرا، ولا سيما من هم في معسكرات الفرز المزعومة أو الذين كانوا فيها. والأهم هو الحاجة الملحة إلى منع موجات جديدة من التشريد القسري، الأمر الذي من شأنه بالتأكيد أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتقديم المساعدة الإنسانية وضمان سلامة المدنيين وحمايتهم من الانتهاكات المتصلة بالحرب، بما في ذلك التشريد القسري، ولا سيما في المدن المحاصرة في شرق أوكرانيا وجنوبها.

وفي الوقت الذي نناقش فيه محنة ومصير المشردين قسرا بسبب النزاع في أوكرانيا، نود أن نذكر باليوم الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي صادف ٣١ آب/أغسطس. ففي ذلك اليوم، شددنا على ضرورة مكافحة الأشكال المتعددة للتمييز والانتهاكات المرتكبة ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ونذكر جيدا المعاملة المختلفة التي تلقاها الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي عندما حاولوا، على غرار ملايين غيرهم، الفرار من أوكرانيا بعد اندلاع الحرب. وينبغي لما حدث آنذاك أن يدفع كل دولة إلى مراجعة قوانينها وممارساتها، والتصدي للتمييز العنصري، والتقييد بواجبها في معاملة جميع المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء بالكرامة التي يستحقونها.

تؤكد كينيا مرة أخرى أنه على الرغم من كون تعددية الأطراف - كما هي راسخة في الأمم المتحدة، بما في ذلك هذه الهيئة - تتصدى لتحديات خطيرة، فإنها تظل أملنا وحصننا ضد الحرب. ولذلك، فإننا نواصل الدعوة إلى وقف النزاع في أوكرانيا واللجوء إلى الدبلوماسية. هذا

السيد ماينن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والأمانة العامة المساعدة برانديس كاريس على إحاطتهما المثيرتين للقلق البالغ، وأوليكاندرا دريك على شهادتهما.

لا تزال أيرلندا تشعر بالانزعاج إزاء استمرار قصف المناطق التي تضم المدنيين والبنى التحتية المدنية في أوكرانيا. لقد شهدت الأشهر الستة الأولى من الحرب بالفعل إجبار أكثر من ١٢ مليون أوكراني على ترك منازلهم، ما تسبب في نشوء أزمة نزوح ذات أبعاد هائلة. وهذه ليست أرقاما ثابتة تستند إلى أرقام الأسابيع الأولى من الحرب. فقد ارتفع عدد المشردين داخليا بـ ٣٣٠ ٠٠٠ شخص في الشهر الماضي وحده. كما أنها ليست مجرد إحصاءات. إننا نتكلم عن الأطفال والمسنين والعجزة وذوي الإعاقة - أي الأشخاص الضعفاء العالقين في وضع خارج عن سيطرتهم، وهم يبحثون عن المأوى والأمان، تماما كما سنفعل لو كنا مكانهم. وهذا يجعل تدمير البنية التحتية التي يعتمدون عليها أمرا أكثر فظاعة. ففي ٢٤ آب/أغسطس، أسفر هجوم صاروخي بالقرب من محطة قطار في مدينة شابلين عن مقتل ما لا يقل عن ٢٥ شخصا، من بينهم أطفال، مما أدى إلى فقدان المزيد من الأرواح في حرب غير مشروعة. وقد ذكر أعضاء المجلس مرات عديدة في الأشهر الستة الماضية بأنه يجب على أطراف النزاع أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزام بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين. وندين الهجمات العشوائية وغير المتناسبة. لا توجد أعذار ولا استثناءات.

ولهذا السبب ندعو روسيا مرة أخرى إلى الامتثال لجميع التزاماتها. ويجب التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بالكامل وبصورة آمنة وبدون عوائق إلى المدنيين، بمن فيهم أولئك الذين يختارون البقاء في أوكرانيا أو لا يقدرون على المغادرة. إنهم ليسوا مقاتلين ويجب حمايتهم. ويجب السماح لأولئك الذين يسعون إلى المغادرة أو يجبرون عليها بأن يفعلوا ذلك بأمان ويتوجهوا إلى وجهات يختارونها بأنفسهم - أكر، وجهات يختارونها بأنفسهم.

ونحن نعرب عن جزعنا إزاء الأدلة على الانتهاكات المروعة التي تحدث في أوكرانيا. فقد وثقت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان

المنطقة (انظر S/PV.9064). وقد سبق للممثلة الخاصة باتن أن حذرت من الكيفية التي تعطل بها الأعمال العدائية الخدمات المقدمة لضحايا العنف الجنسي، وشددت على أهمية التصدي للتهديد الذي يشكله الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي والاستغلال في البغاء. ولهذا السبب، نعتقد اعتقادا راسخا بوجوب أن يكون للاستجابات والاستراتيجيات الإنسانية منظور جنساني واضح.

ثانيا، فيما يتعلق بالأطفال، كانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف على حد سواء واضحتين في الإشارة إلى أهمية كفالة التحديد الفوري لهوية القصر غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم وتسجيلهم وحمايتهم ورعايتهم على النحو المناسب، وتجنب عمليات التبني أثناء حالة الطوارئ أو بعدها مباشرة. ثالثا، فيما يتعلق بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، فإن ٢,٧ مليون شخص من ذوي الإعاقة في أوكرانيا لديهم فرص محدودة جدا للوصول إلى المعلومات في حالات الطوارئ والملاجئ والخدمات الصحية وشبكات الدعم. وهم يواجهون صعوبات خطيرة في الحصول على الخدمات التي تسمح لهم بمواجهة الحالات الطارئة أو معالجة الأمراض الموجودة من قبل والتي لا يتم تلقي رعاية بشأنها. تدعو المكسيك إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة حصول جميع المدنيين المشردين على المأوى والغذاء والخدمات الصحية.

وفي ضوء المعلومات التي سمعها مجلس الأمن اليوم عما يسمى بعمليات الفرز، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تتاح للأمم المتحدة إمكانية الوصول غير المقيد إلى تلك المواقع حتى تتمكن من استكمال المعلومات ذات الصلة بشكل موضوعي ودقيق.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن السبيل الوحيد لتسوية الحالة المؤسفة على الأرض لا يمكن أن يكون من خلال تنازلات كالتى تم تقديمها حتى الآن. فالسبيل الوحيد هو الوقف الفوري للأعمال القتالية. وتحقيقا لتلك الغاية، من الملح أن نمضي قدما على مسار دبلوماسي مع التزام أكبر من جانب المجتمع الدولي.

ديكارلو والأمانة العامة المساعدة براندس كاريس، على ما قدماء من معلومات مستجدة مثيرة للقلق. وقد أحطت علما أيضا بالإحاطة التي قدمتها السيدة دريك.

وعلى غرار العديد من الأسر الأخرى في نيويورك وحول العالم، انهمك الكثير منا هذا الأسبوع في الاستعداد لبدء العام الدراسي. وينبغي أن يكون ذلك وقتا ممتعا وبهيجا للأسر، وخاصة تلاميذ المدارس، وهو ما يجعل من الصعب جدا تخيله وسط النزاع الذي نناقشه اليوم أو أي نزاع آخر في أرجاء العالم مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن. وقد كانت صور الأطفال الأوكرانيين في فصولهم الدراسية مؤثرة بشكل عميق بسبب ما أظهِروه من قدرة على الصمود، حيث لم ألحقت الحرب الضرر بحوالي ٢٣٠٠ من المؤسسات التعليمية، ودمرت ٣٠٠ منها بالكامل، وفقا لتقارير الأمم المتحدة. وكما هو الحال في جميع الحروب، أثرت الحرب في أوكرانيا بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. وفي هذا الوقت بالذات من العام، نتذكر تقديرات اليونسيف بأن أكثر من مليوني طفل قد فروا من بلدانهم، وأن كثيرين آخرين قد نزحوا داخليا. وقد يتمكن البعض من حضور دروس عبر الإنترنت في أوكرانيا، لكن معظمهم سيحتاجون إلى مدارس أو دور حضانة في مُستقرهم الجديد. وفي الوقت نفسه، حتى أولئك الذين حالفهم الحظ فوجدوا مدرسة يذهبون إليها، لا يزالون يصارعون الوسواس الاجتماعية الناجمة عن صعوبة الاندماج والصدمات. إن الإحاطة التي قدمتها السيدة براندس كاريس بشأن حماية الأطفال مسألة ينبغي للسلطات الأوكرانية والروسية أن تحقق فيها وتتخذ تدابير تصحيحية بشأنها على وجه السرعة. وهو مجال تشتد فيه الحاجة إلى التواصل بين الطرفين، والمجتمع الدولي يتوقع منهما التواصل.

والحاجة الآن إلى اتباع نهج إنساني يراعي الفوارق بين الجنسين أوضح مما كانت عليه في أي وقت مضى. وينبغي لمجلس الأمن أن يصر على أن يطبق المانحون والجهات الإنسانية حولا مُعدة خصيصا لمعالجة احتياجات نساء أوكرانيا وأطفالها على وجه التحديد. وفي مواجهة تلك التحديات الصعبة، نشيد بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون

في أوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حالات ترحيل قسري واحتجاز تعسفي واختطاف وتعذيب وإعدام بإجراءات موجزة. وهناك أدلة على الترحيل القسري للأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، إلى مناطق أوكرانيا التي تحتلها روسيا أو إلى الاتحاد الروسي، وعلى الاستخدام المقلق لما يسمى بمراكز الفرز كجزء من تلك العملية. وقد تشكل تلك الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان جرائم دولية، بما فيها جرائم الحرب. ومن الضروري أن تتاح للأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى جميع مراكز الفرز.

ونحن نعلم أن التشرد والنزاع يفاقمان آفة العنف الجنسي والجنساني. لقد استمع المجلس بالفعل إلى تقارير مروعة عن العنف الجنسي الذي يرتكبه الجنود الروس ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان. ولنقل بوضوح - فالاعتصاب ليس نتيجة مسلما بها للحرب، بل هو عمل متعمد قد يشكل جريمة حرب، وله آثار دائمة على الضحايا والناجين ومجتمعاتهم. ولا يجوز أن يُغترب مرتكبو هذه الجرائم من العقاب على جرائمهم.

وكذلك يساورنا بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بإساءة معاملة أسرى الحرب. ويجب معاملة جميع أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الظروف، وفقا لاتفاقية جنيف الثالثة. ويجب التحقيق على النحو الواجب في حوادث سوء المعاملة أو الادعاءات بوقوعها، ومحاسبة مرتكبيها على الانتهاكات. ويجب أن تتاح للجنة الصليب الأحمر الدولية إمكانية الوصول إلى جميع أسرى الحرب.

وأخيرا، نشعر بقلق عميق إزاء عدم احترام القانون الدولي الإنساني خلال هذه الحرب، ونحن مصممون على كفالة المساءلة عن أي جرائم دولية تحدث في أوكرانيا. ولا يمكننا قبول الإفلات من العقاب على هذه الجرائم، أينما وقعت، ولن نقبل ذلك. ومرة أخرى، ندعو روسيا إلى إنهاء عدوانها، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والانسحاب بدون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):  
أود أنا أيضا أن أشكر مقدمتي إحاطتي اليوم، وكيلة الأمين العام

تقدما سريعا في إيصال الأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية. وهذا أمر بالغ الأهمية لحصاد العام المقبل ولتجنب أي تدهور آخر في أزمة الغذاء الحالية. فهذه التدابير لن تسهم فقط في تلبية الاحتياجات الحقيقية للملايين في جميع أنحاء العالم، بل قد تشكل أيضا قوة دافعة من أجل التوصل إلى اتفاقات ملموسة أخرى لمعالجة النزاع.

وما زلنا نجتمع هنا ونستمع إلى وصف للتكاليف المتزايدة للحرب، وكما هو الحال مع جميع الحروب، فإن التكاليف البشرية ستتضاعف بمرور كل يوم. بيد أن المطلوب الآن هو طرح الأفكار وإظهار الإرادة السياسية لجعلها حقيقة واقعة. وقد شهدنا ذلك في صورة مصغرة قبل ستة أسابيع في إسطنبول ويجب أن نشهده مرة أخرى. وسيكون وقف الأعمال العدائية نقطة الانطلاق المناسبة.

**السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو، والأمينة العامة المساعدة برانندس كاريس، والسيدة دريك على إحاطاتهم بشأن الحالة في أوكرانيا.

تستمر الحرب في أوكرانيا في التسبب في نزوح أعداد كبيرة، حيث يفر الناس من الحرب، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية واسعة النطاق. وعلى الرغم من التعبئة الدولية الكبيرة، تستمر التكلفة الإنسانية للحرب في الارتفاع مع تزايد حدة القتال. وعلى الرغم من عودة بعض السكان، فإن عدد الأشخاص الفارين من الحرب منذ بداية الأعمال العدائية بلغ الآن أكثر من 7 ملايين شخص، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والضعفاء. لقد قلناها في كل جلسة من جلسات المجلس، وسنقولها مرة أخرى اليوم بنفس التصميم. فالمدنيون يدفعون ثمنا باهظا جدا، مع أن حمايتهم مكفولة في الصكوك القانونية الدولية، بما فيها اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. فيجب على أطراف النزاع أن تلتزم بها.

وبعد ستة أشهر من بدء الحرب، وبينما ينتظر الرأي العام الدولي مقترحات محددة من المجلس لوضع حد للنزاع، من الواضح أن الطرفين لا يزالان متخاصمين ويواصلان تبادل الشتائم. وعلينا أن نخطط بشكل صحيح لإيجاد حل دبلوماسي لهذه الحرب المميتة.

اللاجئين، كما نشيد بوكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في المجال الإنساني، على استجابتهم السريعة لاحتياجات المشردين، فضلا عن احتياجات البلدان المضيفة. ومع استمرار النزاع، تصبح تدابير الحماية السخية التي يتخذونها والخدمات التي يقدمونها لملتزمي اللجوء، بما في ذلك التعليم، ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، نؤكد مرة أخرى أن هذه الحماية يجب أن توفر بدون تحيز أو تمييز.

فالأشخاص الفارون من الحرب هم في أشد الأوضاع هشاشة. وفي مثل هذه الظروف، من المهم أن يحتفظوا بكرامتهم ودورهم كعناصر فاعلة. ويجب السماح لطالبي الأمان بالمرور الآمن والطوعي، وعندما تسمح الظروف بذلك، ينبغي أن تتم عودتهم إلى ديارهم بصورة طوعية وأمنة ودائمة تحافظ على كرامتهم. ونكرر التأكيد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تتقيد بدقة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك جوانب القانون الدولي الإنساني التي تعالج التشرد. فمنذ بداية النزاع، ثبت أن ضمان سلامة الفارين يشكل تحديا خاصا، مع اشتداد القتال مؤخرا في المناطق المحيطة بخيرسون وخاركيف ودينبرو. ويجب تأمين الطرق المؤدية إلى بر الأمان وحماية القائمين بتقديم المعونة الإنسانية دعما لعمليات الإجلاء. وفي الوقت نفسه، ترد تقارير عن تدمير البنية التحتية للمياه والكهرباء والغاز، مما يترك الناس مرة أخرى في أوضاع هشة بشكل خاص، محرومين من الخدمات المنقذة للحياة مع اقتراب فصل الشتاء. ونكرر دعوتنا إلى حماية المدنيين وكفالة عدم استهداف أي أعيان مدنية، بما فيها تلك التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. وإذ يطول النزاع، تشتد الحاجة إلى إيجاد سبيل لوضع حد للمعاناة ووقف العنف. ويجب أن نضاعف جهودنا للمساعدة في التخفيف من آثار النزاع والتحرك نحو مزيد من تدابير بناء الثقة. ولا يوجد طريق آخر إلى الأمام.

وفي الشهر الماضي، رحبنا باستئناف الصادرات الزراعية من أوكرانيا نتيجة لمبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب، غير أنه لا بد من كفالة استمرار وصول الحبوب إلى من هم في أمس الحاجة إليها، وليس فقط القادرين على الدفع. وفي الوقت نفسه، نأمل أيضا أن نرى

نشكر السيدة ديكارلو والسيدة برانديس كاريس والسيدة دريك على إحاطاتهن.

إن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا منذ ما يقرب من سبعة أشهر، في انتهاك لجميع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لها عواقب لا تُحتمل على السكان المدنيين. وعندما قررت روسيا مهاجمة أوكرانيا، كانت تعرف تكلفة أعمالها في الميدان والدمار الذي ستجلبه. وبينما نستشعر عواقب هذه الحرب غير القانونية وغير المبررة في جميع أنحاء العالم، يدفع الشعب الأوكراني الثمن الأبهظ. وأود أن أعرب مرة أخرى عن تضامننا الكامل مع الشعب الأوكراني وأثني على شجاعته في الدفاع عن بلده.

وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء التقارير التي تقيد بالنقل القسري للمدنيين الأوكرانيين إلى مناطق تحتلها روسيا أو إلى روسيا نفسها. وقد وثقت هيئات مستقلة مختلفة تلك الأعمال. وتوثق التقارير أيضا نقل المدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، قسرا إلى مناطق تحتلها روسيا أو إلى روسيا عندما كانوا يسعون فحسب للفرار من الأعمال العدائية. وقد أخضعت السلطات الروسية المدنيين الأوكرانيين لظروف احتجاز بائسة ولعمليات "فرز". ويجب أن نبرز تلك الأعمال البالغة الخطورة، التي يمكن أن تشكل، إذا ثبتت صحتها، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ومنذ بداية الحرب العدوانية التي شنتها روسيا، لم نفتأ نتلقى شهادات عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وأكرر - إن الجرائم المرتكبة في أوكرانيا تُوثق بدقة ويجري جمع الأدلة وتحليلها جنائيا حتى يتسنى للمحاكم أن تنظر فيها. وسيُكشف النقاب عن كل شيء. وسيُحاسَب الجناة.

ولا غنى عن عمل المحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، في الجهود المبذولة للتوثيق والتحليل ومكافحة الإفلات من العقاب. وندعم عملهما فضلا عما تبذله المحاكم الأوكرانية من جهود في إطار

وقد تلقينا بشيء من الجزع الادعاءات التي تقيد بوجود معسكرات فرز لغريبة المدنيين وأسرى الحرب على حد سواء، إلى جانب سوء المعاملة واستخدام السخرة وحالات التعذيب. وهذه ادعاءات خطيرة جدا ولا يمكن تصورها أو قبولها إذا كانت صحيحة. فحالة الحرب لا تعني الخروج عن القانون، ولا يمكن أن تكون المحنة الإنسانية موضوعا للتهنئات أو الابتزاز أو عقد الصفقات. ومن المروع بصفة خاصة أن نعلم أن مئات الآلاف من الأطفال سيتعرضون أيضا لهذه المعاملة اللاإنسانية. ويجب إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة بشأن هذه المسألة الخطيرة من أجل إثبات الحقائق وتحديد المسؤولين.

وتشكل حماية المدنيين من أهوال الحرب أحد المقاصد الأساسية للمجلس عندما يعجز عن الاضطلاع بمهمته الرئيسية - وهي كفالة تمتع الشعوب بالسلام والأمن. ويجب تفعيل جميع الآليات المتاحة للنظام المتعدد الأطراف حتى لا تقتزن أهوال الحرب بأفعال لإنسانية. وسيسعى بلدي بلا كلل بحثا عن السلام وسيقف إلى جانب من يقترحون بدائل للغة القنابل والمدافع ونيران المدفعية التي تصم الأذان. وأحث الطرفين على التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لكفالة حماية المدنيين - في أوكرانيا وخارجها.

ويجب أن نتاح للعاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول بدون عوائق إلى المواقع والأشخاص الذين يحتاجون إلى الإغاثة. ونحث الطرفين المتحاربين أيضا على الانخراط بحسن نية في مفاوضات ترمي لإنهاء الحرب وتحقيق التعايش السلمي. وفي ذلك الصدد، أرحب بالمفاوضات الجارية بين الطرفين لتبادل الأسرى والاتفاق الذي سمح بتصدير الحبوب من الموانئ الأوكرانية. ونرى في ذلك بصيص أمل يدعو إلى بذل مزيد من الجهود.

وفي الختام، أكرر مناشدة بلدي لجميع الأطراف وضع حد للأعمال العدائية وإسكات البنادق. فذلك هو السبيل الوحيد لتجنب وقوع مزيد من الخسائر الإنسانية جراء هذه الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.



بالفعل في الواقع. ففي الأيام الأخيرة، حررت القوات الأوكرانية أراضي ومستوطنات في مقاطعات خيرسون وخاركيف ودونيتسك.

وتعتبر قوات الاحتلال الروسية إرهاب السكان المحليين جزءاً مهماً من محاولاتها لتمهيد الطريق لإجراء استفتاءات زائفة. بيد أن المقاومة السلمية النشطة الواسعة النطاق في الأراضي المحتلة وما يبديه السكان المحليون من ازدياد تجاه المحتلين وقلّة عدد المتعاونين، وأولاً وقبل كل شيء، الإجراءات المكثفة التي تقوم بها القوات المسلحة الأوكرانية، أجبرت روسيا بالفعل على التخلي عن خططها لإجراء هذه الاستفتاءات في أيلول/سبتمبر، على نحو ما رتبّت موسكو في وقت سابق. وليس لدينا شك في أنهم سيفشلون في الالتزام بأي موعد جديد يحدونه لإجراء هذه الاستفتاءات.

وتواصل روسيا، في إطار العدوان الذي تشنه، ترحيلها القسري للمواطنين الأوكرانيين إلى أراضيها. ويُنقل شعبنا إلى مناطق معزولة وكاسدة في سيبيريا والشرق الأقصى. إن الجرم شنيع. فوفقاً للبيانات المتاحة، نُقل ما يقرب من ٢,٥ مليون أوكراني، بما في ذلك ٣٨ ٠٠٠ طفل تقريباً، من المناطق الجنوبية والشرقية من أوكرانيا. وبسبب طرق الإجماع إلى أراضي أوكرانيا الرئيسية، فإن روسيا ببساطة لا تترك روسيا أي خيار لسكان المناطق المحتلة سوى الذهاب إما إلى الأراضي الروسية أو شبه جزيرة القرم المحتلة. وروسيا هي في الواقع المتلقي الرئيسي للأوكرانيين المرحلين قسراً.

وتحتجز روسيا اللاجئين - كجزء من عملية الإجماع القسري والترحيل - في ما يسمى بمعسكرات الفرز، وهي مرافق خارج نطاق القانون تستخدمها روسيا على نطاق واسع لإرهاب السكان المدنيين بذريعة تحديد الأشخاص الخطرين. وفي الواقع، إن الأشخاص من يشتبه المحتلون في عدم ولائهم - بسبب آرائهم السياسية أو احتمال انتسابهم إلى الجيش الأوكراني أو الحكومة أو وسائل الإعلام أو جماعات المجتمع المدني الأوكرانية - يختفون بعد ما يسمى بالفرز في المناطق المتداخلة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك المحتلتين. ويُفَرَّق بين أفراد الأسر ويُنتزَع الأطفال ويُبعَدون عن والديهم. ووفقاً لتقرير

التحقيقات المفتوحة. وستظل فرنسا وشركاؤها على أتم الاستعداد لتقديم الدعم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثلة أوكرانيا.

**السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشير إلى

حضور ممثل روسيا الإرهابية في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

وأود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والأمينة العامة المساعدة ايلز براندس كاريس وخبيرة حقوق الإنسان أوليكساندرا دريك على عروضهن الموضوعية والصادقة. مرة أخرى، تبرهن الحقائق المروعة التي عرضت علينا بشأن المعاناة الإنسانية التي تسبب بها المحتلون الروس أن السبيل الوحيد لإنهاء هذه الحرب هو محاسبة المعتدي على أفعاله الإجرامية - التي لا شك في كونها إجرامية في ظل السجل الهائل للجرائم التي ارتكبت في الأراضي المحتلة من أوكرانيا والخلفية الإجرامية للعديد من الجنود الروس الذين جُندوا مؤخراً للمشاركة في الحرب ضد أوكرانيا.

وقصة القاتل الروسي نيباراتوف واحدة من العديد من القصص التي تبرز مدى تندي القوات المسلحة الروسية. ففي عام ٢٠١٣، كان نيباراتوف زعيماً لعصابة وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاماً لقتله خمسة أشخاص وارتكابه اعتداءات مسلحة. وانضم القاتل إلى قوات الاحتلال الروسي في دونباس وقُتل بعد فترة قصيرة ليُمنح وساماً عسكرياً روسيا ربيعاً.

أفراد ليس لديهم واعز أخلاقي وهم على استعداد لقتل المدنيين وإرهابهم - هذا هو ما يبحث عنه الآن مسؤولو التجنيد العسكري الروس. تلك هي حقيقة الجيش الروسي.

واليوم، وبعد مرور ما يقرب من ٢٠٠ يوم على بدء الغزو، نحن واثقون تماماً من انتصار أوكرانيا، رغم أن العدو لا يزال على أرضنا ولا يزال أمامنا طريق طويل نقطعه من أجل تحرير كامل أراضيها. وليس لدينا أدنى شك في أن ذلك سيحدث، بل هو يحدث



ويُنقل الأطفال من الأراضي المحتلة إلى روسيا ويُعرضون بصورة غير قانونية للتبني. ويشكل النقل القسري للأطفال من جماعة إلى أخرى بنية تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، كليا أو جزئيا، انتهاكا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وفي ٢٣ آب/أغسطس، أعلنت إدارة شؤون الأسرة والطفولة في مدينة كراسنودار في الاتحاد الروسي أن أكثر من ١٠٠٠ طفل أوكراني من ماريوبول نُقلوا بصورة غير قانونية إلى غرباء في مناطق تيومين وإيركوتسك وكيمروفو وألتاي. ويحتجز حاليا أكثر من ٣٠٠ طفل في مؤسسات متخصصة في منطقة كراسنودار. ونعيد التأكيد على أن جميع الأطفال الأوكرانيين الذين سُردوا بصورة غير قانونية إلى أراضي روسيا يجب إعادتهم إلى والديهم أو الأوصياء القانونيين عليهم. وإلى أن يحدث ذلك، فإن تلك الجريمة تتطلب ردا قويا من المجتمع الدولي.

إننا نواصل - في مواجهة تهديد وجودي للدولة الأوكرانية وشعبها - الإسهام في تقادي أزمة الغذاء العالمية والوفاء بحسن نية بالتزاماتنا بموجب مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب. وغادرت أكثر من ٩٠ سفينة الموانئ الأوكرانية حتى الآن، وبشكل عام صدرنا أكثر من مليوني طن من موادنا الغذائية عن طريق البحر من الموانئ الأوكرانية. ولكن ما دامت روسيا قادرة على مواصلة عدوانها على أوكرانيا في البر والبحر، فإن الأمن العالمي سيظل مهددا وسيظل احتمال حدوث حالة أزمة غذائية قائما.

ويجب القضاء نهائيا على شر العصر الحديث هذا إذا أردنا منع تكرار العنف وسفك الدماء. وذلك درس رئيسي من الحرب العالمية الثانية، التي بدأت قبل ٨٣ عاما في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩. وكان الناس يظنون أنه سيتسنى تجنب أي تكرار لتلك الجرائم الرهيبة وتلك الحرب القاسية، غير أن صبغا مماثلا بزغ مرة أخرى لملابيين الأوكرانيين في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢. ومرة أخرى، يحاول المعتدي الاستيلاء على أراض في أوروبا من خلال القتل الجماعي والإرهاب باستغلال أيديولوجية الكراهية. لكن شيئا واحدا لم يحدث مرة أخرى. فلم تُبرم أي اتفاقات مع المعتدي. وقد تلقينا مساعدة حقيقية منذ

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، احتُجز بعض هؤلاء الأشخاص في وقت لاحق في موقع سيء السمعة بشكل مأساوي في أولينيفكا - حيث قتلت روسيا ٥٣ من أسرى الحرب الأوكرانيين - وفي دونيتسك. وتفيد تقارير بأن الكثير من المعتقلين تعرضوا للتعذيب وأُعدم بعضهم بإجراءات موجزة. كما أقيمت ما تسمى معسكرات للفرز في مدن ماكيفكا وسنيجني وتوريز وشاخترسك وخارتيسيسك ونوفوزوفسك وبيرديانسك وفي قرى نيكولسكي وبيزيمين ويوريفكا. ووفقا لوزارة إعادة إدماج الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا، لم يتمكن من العودة إلى أوكرانيا سوى حوالي ١٦٠٠٠ من المواطنين المرحلين. ولا يوجد لدى معظم الذين نُقلوا إلى روسيا، وفقا لرواياتهم، وسائل ولا وثائق سفر، مما يترتب عليه أن عشرات الآلاف ممن يرغبون في العودة إلى ديارهم محبوسون عمليا في روسيا.

إن هذا هو وقت بداية العام الدراسي في معظم بلداننا. ومما يؤسف له أن العام الدراسي في أوكرانيا قد بدأ على خلفية القصف الصاروخي والمدفعي من قبل روسيا، حيث تشكل المرافق التعليمية هدفا منتظما. وألحقت القوات الروسية أضرارا، منذ بداية الغزو، بـ ٢١٧٧ مؤسسة تعليمية، مخلفة ٢٨٤ منها مدمرة بالكامل. ونظرا للتهديدات الأمنية، فإن ٥٦ في المائة فقط من المؤسسات التعليمية مستعدة لتوفير تعليم بالحضور الشخصي لطلابها. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في محاولات روسيا توسيع ممارساتها المتمثلة في عسكرة التعليم وإضفاء الصبغة الروسية عليه إلى الأراضي التي تحتلها منذ شباط/فبراير، مع التركيز على محو الهوية العرقية الأوكرانية. ووفقا للبيانات المتاحة، لا يزال ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ طفل في سن الدراسة في الأراضي المحتلة. ويتعرض مديرو المدارس وموظفوها هناك للضغط والترهيب بهدف إجبارهم على اتباع البرامج الدراسية الروسية. وغني عن القول أن المناهج الدراسية التي تحاول روسيا فرضها في الأراضي المحتلة من أوكرانيا لا تشمل دراسة اللغة الأوكرانية وآدابها أو تاريخ أوكرانيا. وبما أن معظم المعلمين الأوكرانيين في الأراضي المحتلة يرفضون التعاون، يحاول المحتلون الروس الاستعاضة عن الموظفين المحليين بأشخاص من روسيا.

وتلك الجرائم ليست انتهاكا للإطار القانوني الدولي فحسب، بل هي كذلك إهانة للقيم والمبادئ المشتركة التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وتتطلب خطورة الحالة إجراءين سريعين وحاسمين بغية إنهاء الظروف غير المقبولة واللاإنسانية التي يجد الآلاف من المواطنين الأوكرانيين الأبرياء أنفسهم فيها الآن.

أولا، ندعو روسيا إلى إتاحة إمكانية الوصول بصورة غير مقيدة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ذات الصلة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل زيارة مراكز الإيواء المؤقت التابعة لها بحرية وأمان مع إتاحة إمكانية الوصول المباشر والكامل إلى المدنيين هناك، تمشيا مع اتفاقيات جنيف.

ثانيا، ندعو روسيا إلى كفالة العودة الفورية لجميع المواطنين الأوكرانيين الذين نُقلوا قسرا، ولا سيما النساء والأطفال، إلى أراضيهم الأصلية وكفالة حريتهم الكاملة في التنقل إلى بلدان ثالثة. وفي ذلك الصدد، تعتقد إيطاليا أن آلية الإجلاء الفعالة المنشأة في ماريوبول، بفضل جهود التنسيق التي تبذلها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، مثال واضح على أنه لا يمكن السماح بأن يعتمد القانون الدولي الإنساني فقط على الامتثال الطوعي للجماعات المسلحة وغير المسلحة وأن العمل بالآلية ينبغي تكراره لإنهاء نظام الفرز الشنيع.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشارة إلى أنه يجب علينا أيضا أن نكفل عدم تكرار تلك الجرائم. ومن هذا المنظور، تبرز إيطاليا الحاجة الملحة إلى ضمان مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وتؤكد من جديد دعمها الكامل لعمل محافل التحقيق المستقلة والدولية والمحلية بغية تجنب أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب، وتؤيد زيادة تعزيز آليات الامتثال القائمة، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لممثل بولندا.

**السيد شزيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي، على عقد جلسة الإحاطة هذه لمناقشة جانب آخر مثير للقلق من

بداية الحرب، من أصدقاء حقيقيين في جميع أنحاء العالم. وتم الحد من قدرة روسيا على شن حرب من خلال حزم الجزاءات، ونحث المجتمع الدولي على زيادة توسيع تلك الممارسة، التي تتفقد عمليا حياة الأوكرانيين. وكما قال الرئيس زيلينسكي بمناسبة الذكرى السنوية للحرب العالمية الثانية، سنبدل كل ما في وسعنا لضمان أن يعيش الأوكرانيون والشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم بحرية. وسنفعل كل ما في وسعنا لضمان عدم تكرار صباح ١ أيلول/سبتمبر وصباح ٢٢ حزيران/يونيه وصباح ٢٤ شباط/فبراير مرة أخرى. وسنفعل كل ما في وسعنا لضمان أن تنهزم الكراهية في نهاية المطاف.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أنا أيضا أن أشكر مقدمات الإحاطات، وكيالة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة براندز كاريس والسيدة دريك، على وصفهن المثير للقلق ولكن الفعال جدا لأحد أحلك جوانب هذه الحرب.

كما أكدنا مرارا وتكرارا، فإن العدوان الروسي على أوكرانيا انتهاك صارخ للقانون الدولي. غير أن نظام فرز المدنيين الأوكرانيين الذي سمعنا عنه اليوم يشكل انتهاك أكثر جسامة لقانون الحرب من أي شيء شهدناه في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ولكي نمنع هذه الفظائع تحديدا، التقى المجتمع الدولي في جنيف في عام ١٩٤٩ لاعتماد الاتفاقيات الأربع التي نعرفها جميعا. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن نعيد التأكيد مرة أخرى على أن النقل القسري للمدنيين من أرض محتلة إلى أراضي السلطة القائمة بالاحتلال محظور، بغض النظر عن الدافع. وبالإضافة إلى ذلك الانتهاك الجسيم أصلا للقانون الدولي الإنساني، الذي يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تحاكم مرتكبيه باعتباره جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، أذكت مصادر موثوقة الوعي كذلك بالمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة المحتملة، بما في ذلك جمع البيانات البيومترية بصورة غير قانونية والتعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. وكل هذه الأعمال لا تحترم أبسط حقوق الإنسان، على الرغم من محاولات نشر المعلومات المضللة.

إن عمليات النقل القسري عنصر آخر في القائمة الطويلة من الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الاتحاد الروسي لقوانين الحرب والتي ترقى إلى جرائم حرب، وحتى جرائم ضد الإنسانية. ومما يبعث على الأسف الشديد أن الاتحاد الروسي يقدم الأوكرانيين الذين يدخلون أراضيهم، على نحو طوعي أو غير طوعي، كلاجئين ومهاجرين، في حين أنهم في الواقع ضحايا انتهاكات روسيا للقانون الدولي. ولتلك الأسباب، ينبغي أن تظل المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي ارتكبها الاتحاد الروسي في أوكرانيا من أولوياتنا.

وما فتئت بولندا تدعو باستمرار إلى تقديم مرتكبي تلك الفظائع إلى العدالة. ونؤيد باستمرار عمل آليات تقصي الحقائق والتحقيق والمساءلة التي كلفتها المنظمات الدولية ذات الصلة بالتحقيق في تلك الانتهاكات. وقد أيدنا إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. وكنا أيضا جزءا من المجموعة الواسعة من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي لجأت مرتين إلى آلية موسكو التابعة للمنظمة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي.

وتحت بولندا الاتحاد الروسي بقوة مرة أخرى على وقف حربه الاختيارية وسحب جميع قواته بالكامل من أراضي أوكرانيا. وندعو روسيا إلى احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما وقف ممارسة عمليات النقل القسري غير القانونية والسماح لجميع المدنيين المنقولين إلى خارج أوكرانيا بالمغادرة في الاتجاه الذي يريدونه.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

**السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):** على الرغم من النداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي، يواصل الاتحاد الروسي عدوانه غير المبرر ودون سابق استغزاز على أوكرانيا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ويساورنا القلق إزاء اعتزام روسيا تنظيم استفتاءات مزورة بهدف ضم الأراضي المحتلة في أوكرانيا بصورة غير قانونية. وتتبع هذه الخطوات المتوقعة نفس الأسلوب الذي استخدمه الاتحاد

جوانب الحرب في أوكرانيا. كما أشكر مقدمات الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة ومعلوماتهم المثيرة للقلق.

ومن الحقائق المأساوية، وإن كان يمكن التحقق منها، أن كل نزاع يتسبب للمدنيين في معاناة رهيبية. فبعد الحرب العالمية الثانية، نعرف ذلك جيدا في بولندا. وعدوان روسيا على أوكرانيا ليس استثناء. فقد أجبرت الهجمات المتعمدة على السكان المدنيين ملايين الأوكرانيين على البحث عن مأوى خارج وطنهم. كما ظهرت أدلة على أنهم واجهوا، أثناء محاولاتهم للفرار من الأراضي التي تحتلها روسيا، خيارا رهيبا آخر، نكره ممثل أوكرانيا للتو، أو ما هو في الواقع ليس خيارا على الإطلاق، وهو مغادرة أوكرانيا إلى روسيا أو عدم مغادرتها على الإطلاق. وكما سبق أن أشارت الإدارة الأوكرانية وأكدته التقرير الأخير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، فإن النقل القسري للمدنيين من منطقتي دونيتسك ولوهانسك ومن مدينة ماريوبول التي تم اجتياحها إلى الاتحاد الروسي قامت به قوات ومسؤولون روس وتابعون لروسيا.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء ترحيل المدنيين إلى روسيا. كما يساورنا قلق عميق إزاء إنشاء ما يسمى بمراكز الفرز للأشخاص الذين تم إجلاؤهم من الأراضي المحاصرة والمحتملة مؤقتا. وروايات أولئك الذين تعرضوا لعمليات النقل القسري وعمليات الفرز مروعة. ومثل هذه الممارسات تعيد إلى الأذهان الأساليب الستالينية. ويقودنا طابعها المنهجي إلى افتراض أنها ربما كانت متعمدة. وتشكل هذه الممارسة محاولة أخرى من جانب الكرملين للقضاء على الشعب الأوكراني جسديا وتدمير هويته المتميزة. ولن ينجحوا أبدا في القيام بذلك.

والمعلومات حول الأطفال الأوكرانيين الذين تم نقلهم إلى روسيا مثيرة للقلق بشكل خاص. وتشكل هذه الأعمال انتهاكا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها واتفاقية حقوق الطفل. ولا تزال حماية ضحايا الحرب العزل وأشد الفئات ضعفا أولوية لبولندا، وندعو المجتمع الدولي إلى مساءلة الجناة وحماية حق الأطفال الأوكرانيين في هويتهم، بما في ذلك جنسيتهم، دون تدخل غير قانوني.

ونشكر وكالة الأمين العام ديكارلو، والأمانة العامة المساعدة براندس كاريس، والسيدة دريك على إحاطاتهن الشاملة.

على مدى ما يقرب من ٢٠٠ يوم، واصلت روسيا، بمساعدة بيلاروس، هذه الحرب العدوانية الوحشية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بانتهاكها سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وترويعها للمدنيين وارتكاب الفظائع ضدهم. وقد أكدنا مرارا وتكرارا أن روسيا بدأت هذه الحرب وأن روسيا وحدها هي القادرة على إنهاؤها، وذلك بسحب قواتها بالكامل ودون قيد أو شرط من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا، وكذلك بالتنفيذ الفوري للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية والامتثال لقراري الجمعية العامة دإط-١١/١ و دإط-١١/٢، المتخذين في ٢ و ٢٤ آذار/مارس على التوالي.

ووفقا لآخر تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تم توثيق أكثر من ٧١٨ ٥ حالة وفاة بين المدنيين في أوكرانيا، مما يؤكد أن المفوضية تعتقد أن الإحصاءات الفعلية أعلى بكثير. وعلاوة على ذلك، يتزايد عدد القتلى والجرحى المدنيين كل يوم، حيث يتم اكتشاف جرائم جديدة ضد المدنيين ويشن الجيش الروسي بانتظام هجمات جديدة على المدنيين.

ندعو روسيا إلى الكف فوراً عن انتهاك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لشعب أوكرانيا. وندين بشدة منح جوازات السفر بشكل قسري، وتجنيد مواطني أوكرانيا الذين يعيشون في الأراضي المحتلة مؤقتاً، في القوات المسلحة الروسية. وندين بشدة ترحيل المدنيين الأوكرانيين إلى روسيا، والنقل القسري للأطفال، وتبني الأطفال الأوكرانيين بشكل غير قانوني، واختطاف المدنيين، بمن فيهم رؤساء البلديات وغيرهم من الممثلين المنتخبين ديمقراطياً، فضلا عن الصحفيين والناشطين.

وفقا للعديد من التقارير الموثوقة الحكومية والصادرة عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، نقلت روسيا قسرا أكثر من ١,٧ مليون أوكراني إلى روسيا، بمن فيهم أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ طفلا. وأقامت القوات الروسية ما يقرب من ٢٠ مما يسمى بمعسكرات أو

الروسي في عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بالقرم. وسلوفاكيا لا تعترف ولن تعترف بهذا الضم غير القانوني الذي ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى أن المعتدي المسؤول عن الحالة واضح، وندعو إلى الوقف الفوري للأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا والانسحاب غير المشروط لجميع القوات الروسية من كامل أراضي أوكرانيا.

ويساورنا القلق إزاء التقارير العديدة التي تفيد بأن مسؤولي الاتحاد الروسي، فضلا عن المسؤولين المرتبطين بالاتحاد الروسي، ما فتئوا، منذ بداية هذه الحرب الاختيارية التي لا معنى لها، ينقلون قسرا المدنيين الأوكرانيين إلى مناطق الأراضي المحتلة في أوكرانيا وإلى الاتحاد الروسي. وهذا العمل ليس مؤسفا وغير أخلاقي فحسب، بل قد يشكل أيضا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ووفقا لتلك التقارير، يخضع مواطنو أوكرانيا، أثناء عملية الفرز، لفحص أمني إلزامي، يشمل جمع البيانات البيومترية للمدنيين، وإجراء عمليات تفتيش جسدية واستجوابهم بشأن آرائهم السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه العملية، التي تنتهك حقوق متعددة من حقوق الإنسان، تجري في ظروف غير إنسانية. وهناك أيضا معلومات جديّة تفيد بأن أفرادا فشلوا في اجتياز عملية الفرز قد احتجزوا وأن مكان وجود ومصير بعض المحتجزين لا يزالان مجهولين. وفي هذا الصدد، هناك أسباب جديّة تدعو إلى القلق من أن هؤلاء الأفراد معرضون بشكل خاص لخطر التعذيب والحرمان من الحياة. وندعو الاتحاد الروسي إلى وقف جميع هذه الأنشطة فوراً والسماح لجميع المدنيين المنقولين قسرا الذين يريدون العودة إلى أوكرانيا بأن يفعلوا ذلك.

وأخيرا وليس آخرا، نشجب مرة أخرى الدعاية والرواية الكاذبة التي سمعناها اليوم من ممثل الاتحاد الروسي بذريعة الإنسانية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

**السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم دول بحر البلطيق الثلاث، إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبلدي، لاتفيا. ونرحب بعقد هذه الجلسة بشأن النقل والترحيل القسري للمدنيين في أوكرانيا.

إليها. وعلى غرار بعثة تقصي الحقائق فيما يتعلق بمذبحة أسرى الحرب الأوكرانيين في أولينيفكا، ندعو الأمم المتحدة إلى إنشاء بعثة لتقصي الحقائق لتوثيق ترحيل المواطنين الأوكرانيين.

ينبغي لنا ألا نخطئ: حرب روسيا ضد السكان المدنيين في أوكرانيا ليست صدفة أو أضرارا تبعية. إنها نهج متعمد ومتسق طوال العدوان الروسي المستمر الذي يهدف إلى كسر شوكة المقاومة وروح الشعب الأوكراني. ونظراً لعدم قدرة الجيش الروسي على هزيمة أوكرانيا في ساحة المعركة، فقد بات يسعى إلى تحقيق أهدافه من خلال ترويع السكان المدنيين في أوكرانيا.

لقد آن الأوان لكي يثبت المجتمع الدولي أن المعايير الرامية إلى حماية المدنيين ليست بيانات فارغة يمكن أن يدوس عليها الطغاة والمتتمرون، بل هي التزامات صارمة نعقد العزم جماعيا على التمسك بها. يجب أن نكفل المساءلة على جميع المستويات عن الفظائع المرتكبة ضد أوكرانيا وشعبها، بما في ذلك عمليات الترحيل. ومن الأهمية بمكان مواصلة تقديم كل الدعم اللازم في هذا الصدد. يجب أن تسود العدالة. ويجب أن يُحاسب الجناة وسيُحاسَبون.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

مراكز الفرز في الأراضي التي تسيطر عليها مؤقتا في أوكرانيا. وأفاد الأوكرانيون، الذين عانوا في تلك المعسكرات، عن تعرضهم لمعاملة تتراوح بين الإذلال والإساءة اللفظية والتعذيب الجسدي، بما في ذلك عمليات التفتيش بالتجريد من الملابس، ومصادرة أجهزتهم الإلكترونية وتفتيشها، واستخدام الصدمات الكهربائية، بل وتنفيذ عمليات إعدام زائفة للمحتجزين. وقد عانت الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والأيتام والمسنين، أكثر من غيرها.

هناك أدلة واضحة لا يمكن إنكارها على قيام روسيا بترحيل المدنيين الأوكرانيين. وحتى روسيا نفسها اعترفت بترحيل المدنيين الأوكرانيين قسرا. في أيار/مايو، أقرَّ مسؤول روسي بأنه قد "تم إجلاء ٩٧٩ ٤٢٦ ١ شخصا، منهم ٣٢٩ ٢٣٨ طفلا"، من مناطق خطرة في جمهوريات دونباس في أوكرانيا إلى أراضي الاتحاد الروسي.

ونود أن نذكر أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السابقة أبلغت مجلس حقوق الإنسان بأن مكتبها ينظر في مزاعم نقل الأطفال في دور الأيتام إلى روسيا. ونشكر الأمانة العامة المساعدة براندس كاريس على إحاطتها المفصلة اليوم. وندعو منظمات حقوق الإنسان الدولية إلى مواصلة توثيق حالات النقل القسري للمواطنين الأوكرانيين وتقديم تقارير منتظمة وعلنية حول النتائج التي تتوصل